CD/PV.107
17 February 1981
ARABIC

لجنة نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة السابعة بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم ، بجنيف
يوم الثلاثاء ، ١٧ شباط/فبراير ١٩٨١ الساعة ١٠/٣٠ صباحا

الرئيس: السيد ف . دى لا فورس (فرنسا)

GE.81-60305

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ب • ب • بروكوفييف
	السيد ف • أ • سيميونوف
	السيد ل• أ • نعوموف
	السيد ف • أ • بيرفيلييف
	السيد ل • س • موشكوف
	السيد ف • م• فانجا
	السيد ف • ف • لوشتشينين
	السيد أ • غ • دوليان
	السيد ى • ف • كوستنكو
اثيوبيا	السيد ت • تيرّيفي
	السيد ف • يوهانس
الأرجنتين	السيد ف • جيمينيز دافيلا
	الآنسة ن • فريرى بيناباد
استراليا	السيد ر• أ• ووكر
	السيد ر• ستيل
	السيد ت • فندليه
المانيا (جمهورية ــ الاتحادية)	السيد ن • كلينغلر
	السيد هـ • موللر
	السيد و • روهر
اندونيسيا	السيد أ • سوبرابتو
	السيد كاريونو
	السيد ف • قاسم
	السيد هاريوماتارام
ايــران	السيد د • أميرى
ايطاليا	السيد ف • كاردييرو دى مونتيزيمولو
	السيد أ • تشيارابيكو
	السيد ب • كابراس
	السيد أ • دى جيوفاني
باكستان	السيد م • أحمد
	السيد ت • ألطف
البرازيل	السيد س • أ • دى سوزا اى سيلفا
	السيد س • دى كيروز دوارته

بلجيكا	السيد أ • أونكلينكس
	السيد ج - م • نوارفاليس
بلغاريا	السيد ب • فوتوف
	السيد ر • ديانوف
بورما	السيد ساو هلانغ
	السيد تهان هتون
	السيد نغوى وين
بولندا	السيد ب • سويكا
	السيد ج • سيالوفيتش
	السيد س • كونيك
	السيد ت • ستروفياس
بيرو	
تشيكوسلوفاكيا	السيد م • روجيك
	السيد ب • لوكيس
	السيد أ • سيما
	السيد ل • ستافينوها
الجزائر	السيد أ • صلاح باى
	السيد م • معاطي
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	السيد غ • هردر
	السيد هـ • ثيليك
	السيد م • كاولفوس
	السيد ب • بونتيخ
رومانيا	السيد م • ماليتا
	السيد ت • ميليسكانو
زائير	السيد ن • د • بواندا
	السيد أو • فنوك
سرى لانكا	السيد هـ • م • غ • س • باليهاكّارا
السويد	السيد س • ليدغارد
	السيد ل • نوربيرغ
	السيد س • سترومبيك
	السيد ج • لوندين

الصين	السيد يو بيوان
	السيد يو مانفجيا
	السيدة وانغ زى - يون
	السيد بان يو شانغ
فرنسا	السيد ف • دى لافورس
	السيد ج • دى بوس
	السيد م • كوتور
فنزويلا	السيد أ • ر• تايلاردات
	السيد أو • أ• أفويلار
	الانسة غ • داسيلفا
كندا	السيد ج • سكينر
	السيد ب • فاكر
كوبا	السيدة ف • بورود وسكي ياكيبفيتش
كينيا	السيد س • شيتيمي
	السيد ج • ن • مونيو
مصر	السيد ال • س • أ • ر• الريدى
	السيد اى • أ • حسن
	السيد م •ن • فهمي
	الآنسة و • بسيم
المغرب	السيد م • شرايبي
المكسيك	السيد أ • غارسيا روبليس
	السيد م • أ • كاسيريس
المملكة المتحدة	السيد د • م • سامرهيس
	السيد ن • هـ • مارشال
	السيدة ج • أ • لينك
منغوليا	السيد د • اردمبيلغ
	السيد س-أ • بولد
نيجيريا	السيد أو • أ دينييجي
	السيد ت • أغويي - ايرونزى
الهند	السيد أ • ب • فينكاتسواران
	السيد ش• ساران
هنغاريا	السيد اى • كوميفيس
	السيد س • فيورفي
	السيد أ • لاكاتوس

هولندا	السيد ر٠هـ٠ فاين
	السيد هـ ٠ فافنماكرز
الولايات المتحدة الامريكية	السيد س ٠ س ٠ فلورى
	السيد ل ٠ ر ٠ فليشر
	السيدة ك ٠ كريتنبرفر
	السيد ج ٠ أ ٠ ميسكل
	السيد هـ ٠ ويلسون
	السيد س ٠ فيتزجيرالد
اليابان	السيد ى ٠ أوكاوا
	السيد م ٠ تاكاهاشي
	السيد ر ٠ ايشي
	السيد ك ٠ شيمادا
يوغوسلافيا	السيد م ٠ فرهونتش
	السيد ب ٠ برانكوفيتش
أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام	السيد ر٠ جاييال
نائب أمين لجنة نزع السلاح	السيد ف ٠ بيرازاتيغي

الرئيس : أود قبل كل شيء أن أعبّر عما نشعر به من السعادة في أن نستقبل بيننا اليوم الأمين العام المساعد للشؤون السياسية ولمجلس الأمن ، السيد سينتكو الذى يزورنا اليوم . وأتمنى له اقامة طيبة في جنيف واتصالات مفيدة مع أعضاء لجنة نزع السلاح .

سأقوم الآن ، اذا شئتم ، بترشيح الشخصيات التالية رؤساء لأفرقة عاملة سبق أن تقرر انشاؤها لتنال موافقتكم :

- السيد الوزير المفوض شيارابيكو مندوب ايطاليا رئيسا للفريق العامل المخصص المعني بترتيبات دولية فعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في أمان من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها ؛

- السيد السفير ليدفارد مندوب السويد رئيسا للفريق العامل المخصص المعني بالأسلحة الكيميائية ؛

- السيد السفير كوميفيس مندوب هنغاريا رئيسا للفريق العامل المخصص المعني بالأسلحة الاشعاعية ؛

- السيد السفير غارسيا روبليس مندوب المكسيك رئيسا للفريق العامل المخصص المعني بالرنامج الشامل لنزع السلاح .

واذ لا توجد ملاحظات ، فاني أعتبر أن هناك توافقا للآراء في اللجنة بشأن تسمية هذه الشخصيات رؤساء للأفرقة العاملة وأتوجه الى زملائنا بأحر تهاني اللجنة ، وبالتعبير عن خالص الثقة وأسمى التمنيات بنجاح الأعمال التي كلفوا بادارتها نجاحا تاما .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس : أذكركم بأن اللجنة ، طبقا لبرنامج العمل حسبما هو وارد في وثيقة العمل CD/144 ، تبدأ اليوم دراسة البند ١ من جدول أعمالها : حظر التجارب النووية . وهذا البرنامج ، كما تعلمون ، ليس له طابع الالزام وبامكان الوفود مناقشة بنود جدول الأعمال طبقا لمواد النظام الداخلي .

السيد باليهاكارا (سرى لانكا) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن أنضم الى من سبقني من المتحدثين في التعبير عن سرور وفدنا الكبير بأن نراكم في مقعد الرئاسة ، واني لعلى ثقة من أن كفاءتكم ومهارتكم الأكيدتين ستوجهان عمل اللجنة بطريقة بنّاءة للغاية ، وأود أن أتعهد لكم بتعاون وفدنا الكامل .

كذلك أنتهز هذه الفرصة لأعبّر عن تقدير وفدنا لسلفكم السفير تيريفي ممثل اثيوبيا الذى قاد عمل اللجنة بمهارة أثناء الشهر الأخير من دورة عام ١٩٨٠ . كما يود وفدنا أن ينضم الى سائر الوفود الأخرى في الترحيب بالرؤساء الجدد لوفود مصر وباكستان ورومانيا وزائير .

ان دورة لجنة نزع السلاح في عام ١٩٨١ التي أعلنتم افتتاحها منذ أسبوعين ستكون آخر دورة كاملة قبل انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح والمزمع عقدها في عام ١٩٨٢ . ومن الواضح ونحن ندخل العقد الثاني لنزع السلاح والعام الثالث من جهود لجنة نزع السلاح في مفاوضات نزع السلاح أن قلق المجتمع الدولي من خطر الكارثة النووية لم يتبدد بقدر

كبير • بالعكس، اننا نشهد تطورات مستمرة في التحسينات النوعية للمتفجرات النووية الموجـــودة وقاذفاتها التي تستطيع بالفعل كما تذكر " الدراسة الشاملة عن الأسلحة النووية " المقدمة الـــى الدورة الـ ٣٥ للجمعية العامة اطلاق " طاقة تفوق طاقة كل المتفجرات التقليدية التي استخدمـــت منذ اختراع البارود " ، وذلك فضلا عن آثار مخلفاتها التي ستحكم على الجنس البشرى بالتحلـــل التدريجي الأليم • ورغم اعلانات الدول النووية عن التزامها بنزع السلاح فان هذه التحسينـــات لأدوات الموت والدمار ، والانفاق المتصاعد باستمرار للطاقات البشرية وغيرها من الطاقات على التسلح ، وخاصة التسلح النووى ، قد قوضت الى حد خطير الثقة في هذه الاعلانات • وكما قال الأمين العـام للأمم المتحدة في رسالته الى هذه اللجنة فان " هدف نزع السلاح مازال بعيدا كما كان " • ونحن نسمع أيضا " مفاهيم " تدعو الى شن " حروب نووية محدودة " يمكن كسبها • ولا نستطيع أن نتخيل كيف يتصور البعض مثل هذه النظريات ، فقد أثبتت هيروشيما ونجازاكي وتجارب التفجير التالية بمـا لا يدع مجالا للشك أنه ما من حاجز سيقف أمام العاصفة النووية وما يعقبها من تلوث • اننا نواجـــه سلاحا مطلقا يؤدى انطلاقه ـ مهما بدا محدودا لأولئك الذين يدعون اليه ـ الى القضاء على كـل من المنتصر والمهزوم ، ومن هناك فانه لن يخدم أى غرض سياسي أو عسكرى واقعي • والغايـــة الوحيدة التي يمكن لهذه الحرب النووية " المحتملة " أن تخدمها هي الاسراع باشتعال نووى عالمي لم يسبق مثيل لما سيجلبه من دمار وبؤس للبشرية • ويقال ان هناك حاجة للردع النووى ـ الـذى نراه اليوم ـ والمزيد من تحسينه من أجل الأمن الوطني للدول النووية الكبرى • ولن يكون مثل هذا المفهوم للأمن ـ الذى يزعم ضمان أمن بلد ما أو بضعة بلدان بزيادة قلق الأغلبية الواسعة من الأمم وعدم أمنها ـ مبررا أو مقبولا أمام المجتمع الدولي • فقد أعلن المجتمع الدولي بالفعل بالاجمـــاع ـ على حد تعبير الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة ، المكرسة لنزع السلاح ـ " ولا تساعد زيادة الأسلحة ، وخاصة الأسلحة النووية ، على تعزيز الأمن الدولي ، بل هي على العكس توهنه • والمخزونات الضخمة والتعزيز الهائل للأسلحة والقوات المسلحة ، والتنافس على ادخال تحسينات نوعية من جميع الأنواع ، التي تحول لها الموارد العلمية والمنجزات التكنولوجية، تشكل جميعا تهديدات للسلم لا يمكن التهكن بنتائجها " •

لقد أصدرت الدورة الـ ٣٥ للجمعية العامة التي انتهت مؤخرا ما لا يقل عن ٤٣ قرارا فـــي مسائل متعلقة بنزع السلاح ، منها ١٧ قرارا يدعو الى عمل محدد من جانب لجنة نزع السلاح • وتضع هذه القرارات ـ كما أوضح التحليل التفصيلي الذى قدمه سفير المكسيك الموقر في بيانـــه ـ الأولويات أمام الدورة الحالية للجنة في اجرائها للمفاوضات الموضوعية لكي تحقق تقدما نحو حل أشد مشاكل البشرية الحاحا •

اننا ندرك جميعا النكسات التي عاناها الانفراج واتفاقية سولت ـ ٢ • وكل ما نستطيعه هو أن نأمل ألا تتقلب سنوات طويلة من الجهود الأليمة على عقبيها . ويزيد هذا الوضع مسؤوليـــة لجنتنا ـ وهي الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف العاملة في مفاوضات نزع السلاح ـ لأنه ما مـــن بديل صالح آخر لنزع السلاح •

وفي هذا السياق يتطلع وفدنا الى تحقيق تقدم ملموس في المفاوضات الموضوعية أثنـــاء دورة لجنتنا في عام ١٩٨١ • ورغم أنني لا أريد أن أقلل من أهمية المهام الاجرائية والتنظيمية الـــتي أنجزت فان من الصحيح أن نقول أن العامين الماضيين من عمل اللجنة لم يقدما للمجتمع الدولـــي انجازا له وزنه الكبير في سبيل نزع السلاح الفعال • وفي هذا الصدد كانت لدورة العام الماضـــي

فائدتها ، فقد أثبتت قيمة الأفرقة العاملة المخصصة باعتبارها أفضل آليات متاحة لمفاوضات محددة داخل اطار لجنة نزع السلاح ، وأثبتت أن الأفرقة العاملة قادرة — اذا ما توفر لها الوقت اللازم — على التقدم بالمفاوضات الموضوعية بطريقة فعالة كما لاحظنا قرب نهاية دورة العام الماضي •

انه لمما يدعو الى الارتياح أن اللجنة قد تمكنت بالفعل من أن تتخذ دون تسويف قرارا باستئناف عمل الأفرقة العاملة المخصصة الأربعة على أساس تفويضاتها السابقة ، وهو حل أصبح ممكنا بفضل توجيهكم القدير والمرونة التي أبدتها كل الوفود المعنية للاسراع بالعمل الموضوعي • ونأمل أن يسود النهج نفسه والروح ذاتها أثناء الجزء المتبقي من دورتنا ، خاصة فيما يتعلق بتكوين فريقين عاملين جديدين معنيين بندين بالغي الأهمية من جدول أعمال دورتنا في ١٩٨١ ، وأعني معاهدة حظر التجارب الشامل ووقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى ، وقد أنفقت اللجنة في العام الماضي وقتا ثمينا في مداولات اجرائية وغير اجرائية مستفيضة وهو وقت يصعب على اللجنة تعويضه نظرا لالحاح وطبيعة المهمة الموكلة اليها ، وكما أشارت رئيسة الوفد السويدى الموقرة في بيانها فان عامل الزمن ليس في صالحنا ، ولا يرجع ذلك فحسب الى أن على اللجنة أن ترفع تقريرا الى الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح في ١٩٨٢ وانما أساسا الى الضرورة الماسة للمهمة التي أمامنا والحاحها • فخطر الاستحداثات المستمرة السريعة في تكنولوجيا الأسلحة، وخاصة تكنولوجيا الأسلحة النووية ، التي تتجاوز عملية المفاوضة ، وأثر مثل هذه الاستحداثات على ما يسمى بسياسات الدفاع ، حقائق ينبغي أن توجه عمل اللجنة نحو تحقيق تقدم سريع وملموس في المفاوضات •

كما أن الانفاق العسكرى العالمي قد وصل اليوم الى رقم مذهل هو ٥٠٠ مليار دولار أمريكي سنويا ، ويشير الاتجاه الحالي الى مزيد من تصعيد هذه النفقات ، وكلما تأخرنا في بلوغ تقدم ملموس في طريق نزع السلاح الحقيقي ، وخاصة نزع السلاح النووى — زاد ما سيستثمر في الدمار ، مما يستنزف الموارد الحيوية التي نحتاجها في مكان آخر للتنمية الاقتصادية وللقضاء على الجوع والمرض • ان ساعة يوم الدينونة قد تحركت في اتجاه ساعة الصفر ، كما أشارت رئيسة الوفد السويدى الموقرة ، وهي حركة ترمز الى العجلة التي ينبغي لهذه اللجنة — وهي محفل مفاوضات نزع السلاح المتعدد الوحيد — أن تؤدى بها مسؤوليتها الهائلة •

وفيما يتعلق بجدول أعمالنا فان النقطة الأولى فيه لدورة ١٩٨١ هي حظر التجارب النووية وهو موضوع تجرى دراسته في مختلف المحافل منذ أكثر من خمسة وعشرين عاما ، وأصدرت الجمعية العامة بشأنه أكثر من ٤٠ قرارا ، تعكس نفاذ صبر المجتمع الدولي أمام عجز الدول الحائزة للأسلحة النووية عن عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب ، وذلك على الرغم من تعهد ثلاث دول نووية أطراف في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب " بوقف كل تجارب تفجير الأسلحة النووية الى الأبد " هذا التعهد الذى تأكد ثانية في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٨ • وليست بنا حاجة الى أن نؤكد الأهمية القصوى لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب بالنسبة لمنع التحسينات النوعية في الأسلحة النووية الموجودة ، واستحداث أنواع جديدة من الأسلحة فضلا عن أهميتها بالنسبة لصيانة نظام صحيح من حظر الانتشار ، أما ما يقال عن عدم كفاية تدابير التحقق القائمة والمتعلقة بمراقبة تجارب التفجير فان المجتمع الدولي لن يعود يصدق أن هذا يمكن أن يكون عقبة رئيسية أو عذرا للمزيد من التسويف في السير بالمفاوضات نحو معاهدة الحظر الشامل للتجارب• ويكفي

أن نشير هنا الى أن الجمعية العامة في دورتها الـ ٣٥ قد ذكرت في القرار ٣٥/١٤٥ ألف ـ وهو قرار كانت سرى لانكا من بين المتقدمين بمشروعه ـ أن " جميع الجوانب التقنية والعلمية لتلك المشكلة قد استكشفت تماما بحيث لم تعد هناك الآن من ضرورة الا لقرار سياسي من أجل تحقيق الاتفاق النهائي ، وأنه عندما تؤخذ بعين الاعتبار وسائل التحقق المتوفرة حاليا يصعب أن نتفهم حدوث المزيد من التأخر في احراز اتفاق بشأن حظر التجارب الجوفية ، وأن الأخطار الكامنة في مواصلة اجراء التجارب الجوفية للأسلحة النووية تفوق بكثير أية مخاطر يحتمل أن تنجم عن انهاء مثل هذه التجارب " . ويرجو القرار ٣٥/١٤٥ باء من لجنة نزع السلاح أن تتخذ الخطوات اللازمة، بما في ذلك انشاء فريق عامل مخصص لبدء المفاوضات الموضوعية بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب بوصف ذلك مسألة تحظى بالأولوية العليا وهو ما أكدته مجموعة الـ ٢١ مرة بعد الأخرى في هذه اللجنة . ونأمل أن تسهم الدول الحائزة للأسلحة النووية في توافق الآراء اللازم لتكوين فريق عامل مخصص لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب ، وهو اسهام سيضفي بلاشك قدرا من الثقة على تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية بنزع السلاح ، وعلى دور لجنة نزع السلاح باعتبارها الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف لمفاوضات نزع السلاح .

والنقطة الهامة الثانية في جدول أعمالنا هي وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى ، وهي مسألة ما زال بدء مفاوضات موضوعية بشأنها معلقا ، وهي أيضا مسألة أولت الجمعية العامة في قرارها ٣٥/١٥٢ باء أولوية عليا للمفاوضات بشأنها عند استئناف لجنة نزع السلاح لعملها في ١٩٨١ . وقد قدمت مجموعة الـ ٢١ أثناء الدورة الماضية للجنة اقتراحا يدعو الى تكوين فريق عامل مخصص لهذا الشأن ، وهو ما أكدت الدورة الـ ٣٥ للجمعية العامة ضرورته في قرارها ٣٥/١٥٢جيم ويأمل وفدنا أن تشكل هذه اللجنة الآن فريقا عاملا مخصصا يضطلع بمفاوضات موضوعية بشأن القضايا المتعلقة بوقف سباق التسلح ونزع السلاح النووى .

ولا يعتزم وفدنا أن يتناول بالتفصيل في هذه المرحلة كل بند من بنود جدول الأعمال . ومن الأمور المشجعة ـ بالنسبة للبنود الأخرى في جدول أعمالنا ـ أن اللجنة تمكنت في وقت قصير نسبيا من اتخاذ قرار باستئناف عمل الأفرقة العاملة المخصصة الأربعة بشأن البرنامج الشامل لنزع السلاح ، وضمانات الأمن السلبية ، والأسلحة الكيميائية ، والأسلحة الاشعاعية . ونأمل أن تسود درجة المرونة والرغبة في التوصل الى تقدم ملموس التي أعرب عنها كثير من الوفود في الأسبوعين الماضيين ، وأن تسهم في تحقيق مزيد من التقدم على أساس تقارب الآراء ، والعمل البناء الذى أنجز في هذه المجالات في العام الماضي .

لقد أشار كثير من الوفود الى العلاقات الدولية المتوترة البادية اليوم والتي نستطيع أن نقول انها تخلق ظروفا غير مبشرة بالنسبة لمفاوضات نزع السلاح . غير أن وفدنا لا يستطيع الا أن يقول ان من المفارقات أن هذه الظروف هي ذاتها التي ينبغي أن تكون حافزا على أن نتابع بمزيد من الاصرار المفاوضات في هذه اللجنة لسبب بسيط هو أنه ليس أمامنا خيار آخر ، ولنستشهد بكلمات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي يكثر الاستشهاد بها " فالانسان أمام اختيارين : فاما أن نوقف سباق التسلح ونشرع في نزع السلاح واما أن نواجه الفناء " . واذا توفرت الارادة السياسية الضرورية لدى كل المعنيين ، وخاصة لدى الدول النووية ، فان هذه اللجنة تمتلك الأدوات اللازمة لأداء مهمتها .

الرئيس : أشكر ممثل سرى لانكا الموقر على بيانه وأعبّر له أيضا عن آيات الشكر لكلماته اللطيفة التي تفضل بتوجيهها الى الرئاسة .

السيد الريدي (مصر) : السيد الرئيس، يسعدني أن أبدأ أول بيان لي في هذه اللجنة بأن أعرب لكم عن تقديرنا الكبير ، ففضلا عن المكانة التي يتمتع بها لدينا بلدكم العريق فرنسا ، فانني وزملائي أعضاء وفد مصر قد تابعنا جهدكم هنا ورأيناكم تملكون أفضل المواهب والقدرات اللازمة لتسيير أعمال هذه اللجنة في مرحلتها الأولى ، والصعبة دائما ، بكل نجاح . كما أود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر باسم وفدنا سلفكم السفير تاديس تريفي ممثل أثيوبيا الذى تولى رئاسة اللجنة في الفترة الماضية .

وهل لي أيضا أن أعبّر هنا عن امتناني لكم ولزملائي الذين رحبوا بي مندوبا لبلادى في هذه اللجنة الموقرة ، وأن أؤكد لكم أنني وزملائي نتطلع الى التعاون معكم ، وسنبذل قصارى جهدنا من أجل انجاح عملنا وتحقيق مهمتنا .

لقد استمع وفد بلادى الى البيانات الهامة التي ألقيت في هذه اللجنة عبر الأسبوعين الماضيين ، والتي تضمنت من المعلومات والأفكار ما من شأنه أن يؤكد بصورة بالغة الوضوح خطورة المرحلة الحالية نتيجة للاستمرار المخيف لسباق التسلح وخاصة في المجال النووى وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في وقت تتضاءل فيه - ان لم تنعدم - أية انجازات في مجال نزع السلاح أو وقف سباق التسلح أو السيطرة عليه .

وكما أنني لست بحاجة الى أن أضيف الى ما قيل في هذا الشأن ، فانني لست بحاجة أيضا الى أن أعيد تأكيد دور مصر الثابت والمستمر في العمل على وقف سباق التسلح عامة والنووى بصفة خاصة ، فهو دور معروف منذ الأيام الأولى لبحث هذا الموضوع في دوائر الأمم المتحدة ، وفي المؤتمرات الدولية العديدة والتي كان أولها مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ وما أعقبه من ظهور حركة عدم الانحياز التي نحتفل هذه الأيام بعيدها العشرين والتي لها دور رائد في هذا المجال .

ولقد سبقني زملاء ممتازون الى مناقشة النظريات التي تنبني عليها سياسات الدول النووية في سعيها الدائم للحصول على التفوق النووى ، والاحتمالات الخطيرة التي ينطوى عليها هذا السباق الذى لا يمكن أبدا أن يصل الى نهاية معقولة ، هذا السباق لم يعد يهدد فقط الأطراف المشتركة فيه ، وانما يهدد أيضا كل كائن حي على هذه الأرض، بعد أن أصبحت ظلال الحرب النووية شبحا مخيفا بالنسبة لكل انسان ، ولم تعد أخطار التسلح النووى تعرف حدودا سياسية أو قارية .

ولقد يكون من المناسب أن نشير الى الاجتماع الأخير لمؤتمر "باجواش" الذى انعقد في " بروكلين " في هولندا في آب/أغسطس من العام الماضي ، وضم نخبة من مختلف علماء ومفكرى العالم والى النتائج التي انتهى اليها وهي :

"(١) أنه من الوهم أن يتصور المرء أن الحرب النووية يمكن أن تكون محدودة كما أو نوعا ، أو أنه من الممكن احراز نصر فيها .

(٢) أنه من الوهم أن يتصور المرء أن اجراءات الدفاع المدني يمكن أن تعطي أى مجتمع فرصة الوقاية من حرب نووية .

(٣) أنه من الوهم أن يتصور المرء بأن استراتيجية تقوم على ضرب قدرات العدو العسكرية يمكن أن تحرمه من القدرة على الرد (فحتى لو كان من الممكن فنيا تدمير كافة صواريخ الخصم على الأرض، فستبقى مع هذا أسلحته على الغواصات وتلك المحمولة جوا) .

(٤) أنه من الوهم أن يتصور المرء أن التساوى في القدرة العسكرية النووية شرط ضرورى للردع الفعّال " .

من ناحية أخرى ، فان ما ينفق على التسليح وما يستهلكه من مصادر طبيعية وبشرية ، فضلا عما يؤدى اليه من اخلال بتوازن البيئة وعناصرها ، لمن شأنه ، اذا وُجّه الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أن يقضي على الفقر والجوع في العالم ويؤمن للانسانية حياة أفضل . هذا في الوقت الذى نواجه فيه الصعوبات والعقبات من أجل قيام نظام اقتصادى دولي جديد وعادل يتيح للدول النامية فرصة الخلاص من حلقة الفقر والتخلف . وفي هذا الشأن ، فاننا نتطلع الى الدراسة التي تعدها مجموعة الخبراء الحكوميين حول العلاقة بين نزع السلاح والتنمية ، والتي نرجو أن تتضمن اقتراحات عملية ومحددة لتحويل الموارد المستخدمة في الأغراض العسكرية الى أهداف التنمية .

لقد أصبح من الواضح أننا اليوم أمام ظاهرة جديدة ، يواجهها الانسان لأول مرة في تاريخه ، وهو أنه يقف وبين أصابعه أدوات تدميره الذاتي ، هذه الظاهرة هي أساس الأزمة الدولية الراهنة التي لا تتمثل فقط في غياب الأمن والاستقرار وتدهور الأوضاع الاقتصادية خصوصا في بلدان العالم الثالث ، وانما تمتد أيضا الى بقاء واستمرار الجنس البشرى على الأرض .

ورغم أننا لا نود في موضوع بالغ الخطورة والأهمية كهذا أن نبادر بتوزيع اللوم على أى من الدول ، الا أن المشاهدة المجردة للأمور تضع مسؤولية ايقاف هذا التيار في المقام الأول على عاتق الذين يملكون ويطورون ويصنعون الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ، ولذلك ، فعلى عاتق هؤلاء تقع أيضا مسؤولية المبادرة باتخاذ خطوات واجراءات فعالة لوقف الاندفاع في سباق التسلح واتخاذ اجراءات حقيقية لنزع السلاح .

لقد تحدث هنا زملاء عديدون عن العلاقة بين اتخاذ اجراءات جذرية لانقاذ العالم من سباق التسلح ، وبين المناخ الدولي السائد ، وبالطبع ، فانه لا يمكن الفصل بين الأمرين ، الا أننا ونحن ننضم الى هؤلاء الذين يعتقدون بوجوب عدم اتخاذ الموقف الدولي ذريعة للنكوص عن اتخاذ الاجراءات الحاسمة لوقف سباق التسلح أو التراجع عن الاتفاقات التي تم التوصل اليها ، فاننا أيضا نعتقد بأهمية العمل على توفير المناخ الدولي الملائم وهو ما يتأتى من خلال احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وسيادة الدول ووحدة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية . وفي هذا الاطار ، فان التدخل العسكرى في أفغانستان كان ولا زال عاملا سلبيا في تشكيل المناخ الدولي الحالي .

لقد أشرت من قبل الى مواقفنا المبدئية في خصوص العمل على تحقيق نزع السلاح ومطالبة الدول الكبرى بوضع حد للخطر النووى والعمل على احتوائه وتسخير الطاقة الجديدة لخير الانسان واسعاده . وفي اطار هذا كانت مصر من أوائل الدول التي نادت بعقد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، ولعبت دورا أساسيا في المفاوضات التي انتهت بالتوصل اليها ، ثم وقعت عليها في أول يوم فتحت فيه للتوقيع وهو أول تموز/يوليه ١٩٦٨ . وواصلت مصر اهتمامها في دعم نظام منع الانتشار فساهمت في كل الجهود التي استهدفت اقامة نظام فعال للضمانات في اطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كما شاركت في مؤتمرى المراجعة اللذين عقدا عام ١٩٧٥ وفي الصيف الماضي .

ويطيب لي اليوم أن أعلن هنا أن الحكومة المصرية قد طلبت الى المؤسسات التشريعية الموافقة على التصديق على معاهدة عدم الانتشار ، وهو الأمر الذى يدرسه الآن كل من مجلس الشعب ومجلس الشورى في مصر • وأود بهذه المناسبة أن أعرب عن تقديرى لما ذكره كل من السيدة انجا ثورسون مندوبة السويد والسفير أوكاوا سفير اليابان من ترحيبهم بالخطوات المصرية في هذا الشأن •

واذ تتخذ الحكومة المصرية هذه الخطوة فانها ترجو أن يكون ذلك حافزا للدول النووية على الوفاء بتعهداتها لوقف سباق التسلح النووى وتحقيق نزع السلاح النووى وفقا لما جاء في المادة السادسة من المعاهدة ، وكذلك التوصل الى وقف شامل للتجارب النووية وقفا نهائيا وكاملا ، وهو ما أصبح أمرا عاجلا وملحا بالنسبة للانسان وبيئته فضلا عن أنه يشكل خطوة أساسية في كبح جماح سباق التسلح النووى •

من ناحية أخرى ، فان مصر تولي اهتماما خاصا بالتزام الدول الأطراف القادرة في المعاهدة طبقا للمادة الرابعة من الاتفاقية بالاسهام في زيادة انماء تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية ، ولا سيما في أقاليم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والتي تكون أطرافا في المعاهدة مع ايلاء المراعاة الحقة لحاجات مناطق العالم النامية •

من ناحية أخرى ، فاننا نرى أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٥ ما زال في الواقع قاصرا عن توفير الضمان الحقيقي لعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير النووية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية • وهنا فانني أنتهز هذه الفرصة لأسجل هنا اهتمامنا الخاص بمجموعة العمل الخاصة بضمانات الأمن والتي نرجو أن تتمكن من انهاء عملها على نحو فعال ، الأمر الذى نعتقد أنه سيساهم في دعم نظام منع انتشار الأسلحة النووية ، ويشكل خطوة رئيسية نحو تحريم استخدام الأسلحة النووية ونزع السلاح النووى •

ان تحقيق هذه الخطوات يتمشى مع الأسس والمبادئ التي وضعتها الجمعية العامة لعقد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وبصفة خاصة مبدأ التوازن في المسؤوليات والواجبات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لهذه الأسلحة ، وكذلك مبدأ أن تكون المعاهدة خطوة نحو تحقيق نزع السلاح العام والكامل وبصفة خاصة نزع السلاح النووى •

ونظرا للمخاطر التي يشكلها سباق التسلح النووى واقتناعا منا بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ستكون أكثر فعالية في تحقيق أهدافها ومقاصدها عن طريق انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف بقاع العالم ، فاننا نعتقد أن انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفي افريقيا هو أمر بالغ الحيوية والأهمية •

وفي هذا الخصوص جاءت مبادرتنا في الدورة الماضية للجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تمثلت في صدور قرار الجمعية العامة رقم (A/RES/35/147) ، ويدعو هذا القرار ، الذى صدر بتوافق الآراء ، دول الشرق الأوسط - كخطوة أولى نحو انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية - الى أن تعلن رسميا عن تأييدها لتحقيق هذا الهدف ، وأن تمتنع - على أساس متبادل - عن انتاج الأسلحة النووية أو الحصول عليها أو حيازتها ، أو السماح بوضعها على أراضيها ، وأن تخضع منشآتها النووية لنظام الرقابة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وقد دعا القرار الى أن يتم ايداع هذه الاعلانات لدى مجلس الأمن •

اننا نعتقد أن انضمام كل دول المنطقة الى معاهدة عدم الانتشار وتنفيذها لقرار الجمعية العامة الخاص بانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وكذلك دعم الدول النووية لهذه الخطوات لمن شأنه أن يدرأ خطر انتشار الأسلحة النووية عن هذه المنطقة الهامة والحساسة في العالم ، مما يساعد بدوره على دعم السلم والأمن والرخاء للانسانية جمعاء .

تنعقد دورتنا هذه في مفترق الطرق بالنسبة لجهود الأمم المتحدة نحو التوصل الى نزع السلاح العام والشامل ، فهي من ناحية تقع في نهاية عقد الأمم المتحدة الأول لنزع السلاح والذى لم يحقق للأسف نتائج ملموسة ، كما تقع في بداية العقد الثاني ، وهي في الوقت نفسه - كما أشار العديد من زملائي - آخر دورة كاملة للجنة قبل انعقاد الدورة الخاصة الثانية للجمعية العامة بشأن نزع السلاح . ومن هنا تنشأ مسؤولية خاصة في وجوب أن نعمل بكل ما أوتينا من جهد على التوصل الى نتائج محددة وايجابية أثناء الدورة الحالية .

وفي هذا ، فانني أنضم الى هؤلاء الذين يرون بأنه يتعين على اللجنة أن تعمل فورا وأن تدخل في صميم الموضوعات المطروحة عليها وأن تستأنف عملها من حيث توقفت في العام الماضي ، وأن تتغلب على أية عقبات تطرأ بما في ذلك ما يتصل بمراجعة مهام مجموعات العمل ، ونعتقد في نفس الوقت بضرورة انشاء مجموعتي عمل أخريين حول الوقف الشامل للتجارب النووية ووقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى ، وأن يتم انشاء هاتين المجموعتين على وجه السرعة باعتبار أن هذين الموضوعين من الموضوعات ذات الأهمية القصوى التي يتعين على اللجنة أن تتوجه اليها وأن تحقق بشأنها تقدما حقيقيا .

وكما أن للجنة نزع السلاح دورا هاما ومسؤولية كبيرة في تحقيق تقدم ملموس في مجال نزع السلاح النووى وحظر التجارب النووية وتوفير الضمانات الفعالة للدول غير النووية ، فاننا مطالبون هنا أيضا بالعمل الجاد للانتهاء من اتفاقية حظر انتاج وتطوير وتخزين الأسلحة الكيميائية ، وذلك في ضوء ما أعطاه المجتمع الدولي من أولوية خاصة لحظر هذه الأسلحة . كذلك فان أمام اللجنة - في اطار اعدادها للدورة الخاصة الثانية للجمعية العامة - مهمة وضع برنامج شامل لنزع السلاح نرجو أن يكون ذا طابع عملي ومحدد من حيث توقيتات التنفيذ .

أعتقد أنه ليس ثمة ما هو أخطر من المهمة التي أوكلت الينا هنا بواسطة المجتمع الدولي . وعلينا أن نبدأ دورتنا هذه بأمل وبهدف التوصل الى نتائج ملموسة .

الرئيس : أشكر ممثل مصر البارز على بيانه وأعبّر له عن امتناني العميق للكلمات اللطيفة التي وجهها الي وأيضا لتلك التي وجهها الى بلادى - والتي تأثرت بها بالغ الأثر .

السيد صلاح باى (الجزائر): هل لي أن أعبّر لكم ، باسم وفدى وباسمي الشخصي ، عن خالص تهنئتي بمناسبة توليكم رئاسة اللجنة خلال شهر شباط/فبراير .

انكم تمثلون بلدا يربطه بالجزائر علاقات وثيقة ومثمرة بحكم التاريخ والجوار .

ان الدور الشخصي الذى يضطلع به الرئيس في مستهل أعمال هذه اللجنة يمكن أن يكون له تأثير بعيد حين يعلك ، في مثل حالتكم ، خبرة دبلوماسية واسعة ، ودراية بنّاءة وأيضا ثقة زملائه .

واسمحوا لي أن أقول ان البيان الشخصي الذى أدليتم به لم يخل من أثر على الانطلاق الايجابي الذى انطلقته أعمالنا .

وأود أيضا أن أوجه تهنئتي الحارة والودية للسفير تيريفي ، ممثل أثيوبيا ، الذى استطاع أن يؤدى على خير وجه المهمة الدقيقة المتمثلة في ادارة الأعمال الختامية أثناء توليه رئاسة دورتنا الأخيرة •

وقد استقبلت لجنة نزع السلاح ممثلين جددا • ويسرني أن أقوم بواجب الترحيب بسفراء مصر وزائير وباكستان ورومانيا •

تكون شبه تقليد أن يتم استعراض الوضع الدولي وتقييمه عند استئناف لجنة نزع السلاح لأعمالها • والقول لا يستوفي مداه اذا قلنا انه كان بامكان حالة العلاقات الدولية أن تبعث على مزيد من الرضا • ونحن نتساءل هل تفاقمت هذه الحالة أم ثبتت بالمقارنة بما كانت عليه في بداية عام ١٩٨٠ ؟ نحن لم نجتمع في هذه الساحة لمناقشة هذه المسألة ، ولكن ليس من الواقعية أن نغض النظر عن حقيقة العلاقات الدولية التي يجب أن تدخل في اطارها بالضرورة المناقشات والجهود التي تبذل من أجل نزع السلاح •

ويستمد البعض من تفاقم التوترات الدولية حجة لتبرير الجهود المطردة لزيادة وسائل الدمار الشامل نوعيا وكميا •

ولا يسعنا أن نقبل مثل هذا السلوك الذى يمكن أن يصيب توا بالشلل كل الجهد الدولي الذى يجرى تنظيمه تطلعا لنزع السلاح • ويلوح لنا أن محاولات تهدئة أو ايقاف مسيرة سباق الأسلحة يجب أن تكون أشد الحاحا في الفترات الأشد صعوبة •

وتوصلا الى ابراز الطابع المخادع للتفكير الذى يربط بين زيادة جهود التسلح وبين تفاقم التوتر الدولي ، باستطاعتنا أن نطرح السؤال التالي : هل شاهدنا البتة تخفيضا لجهود التسلح عند انفراج التوتر الدولي ؟ ان الرد على هذا السؤال سلبي للأسف ، لأن البلدان أو التحالفات العسكرية المعنية تستعد دائما للفترة المقبلة من التوتر مع العدو المفترض • ولذلك ، فان العلاقة بين المناخ الدولي وبين زيادة قدرات الدمار الشامل هي علاقة ذات اتجاه واحد ، أما الواقعية فهي لا تقضي بارتقاب حدوث انفراج افتراضي في التوترات الدولية ، وانما بالتأثير حقا في العناصر التي تغذى هذه التوترات في المحل الأول ، ونعني بذلك البحوث التي تتقدم باطراد في مجال أسلحة الدمار الشامل ، وانتاج هذه الأسلحة بوتيرة متلاحقة ، وعدم التوقف عن اختبارها وتخزينها ، وهذه جميعا تغذى اللولب المتصاعد الذى يطلق عليه اسم " توازن الرعب " •

واذا كنا جميعا نتفق على الصورة ، ولنصفها بصفتها " المرعبة " لهذه الحالة ، فكيف لا نسخط أمام تبديد هذه الكميات البالغة الضخامة من الوسائل المالية والتقنية والذهنية التي يستعان بها للتفنن يوما فيوما في اتقان هذا الرعب ، لا بزيادة أبعاده فحسب وانما نوعيته أيضا •

وفيما يتعلق بمسألة تقدير ما اذا كان الرعب متوازنا من الناحيتين ، فان ما نقرأه في الدراسات الجمة المكرسة لهذا الموضوع يدفعنا للشك • فامكانيات التقدير تبدو ذاتية الى أبعد حد ، ونظرا لما اتضح من أن قدرة التقييم والتفكير لدى العقل البشرى ضعيفة جدا أو بطيئة جدا بحيث لا يتسنى لها تقديم حكم ذى قيمة كبيرة ، فقد عمد الانسان الى الحاسب الالكتروني الذى أثبتت بعض الأمثلة الحديثة على أنه لا يسلم من العطل ومن الانذارات الكاذبة •

وغاية الأمر ، أن مفهوم التوازن أو التعادل في مجال أسلحة الدمار الشامل مفهوم خادع فيما يبدو لنا في النطاق الذى يتغذى فيه سباق الأسلحة بمنطقه غير المعقول ، والذى يعتمد فيه على ديناميته الذاتية اندفاعا وراء أمل جنوني في الوصول الى مستوى الرعب المطلق ، الذى لا يمكن بداهة تقديره الا بعد تجربته في ظروف حقيقية .

ان الفكرة المتداولة في بعض الأوساط بأنه في الامكان خوض حرب نووية ، محدودة أو غير محدودة النطاق ، والفوز فيها ، ليست وحسب خطيرة خطرا بالغا لما تعرض له الانسانية من أخطار ، ولكنها أيضا غير مقبولة منطقيا لأنها مؤسسة على افتراض بقاء رد الخصم في الحدود المعقولة . ولا يتطلب الأمر عبقرية تحليلية لاكتشاف أنه اذا وصلت تصرفات المعسكرين المتواجهين الى هذا المستوى من المنطق ، فانها ستتحدى كل عناصر التفكير المنطقي الذى تتاح لنا أدواته التحليلية اليوم .

ومع ذلك ، فان فرض حدوث الحرب النووية ، حتى وان كانت محدودة ، لا تهم فقط البلدان المعنية مباشرة ، ولكنها تهم أيضا البلدان والأقاليم القريبة من مسرح العمليات ، وحتى البلدان والأقاليم البعيدة عنه . ومن المشكوك فيه أن تحترم اليوم أسلحة الدمار المتاحة الحدود الوطنية التي اتفقت عليها الدول فيما بينها لمباشرة سيادتها .

بل ان الأمر يتجاوز مسؤولية الحكومات ، اذ أن الشعوب وخاصة شعوب أفقر أقاليم الكرة الأرضية تملك حق اقتضاء ايقاف هذا السباق العابث والباهظ الثمن على الأسلحة في الوقت الذى لا يزال يعيش فيه جزء كبير من الانسانية عيشة بائسة يعاني فيها من الجوع .

هذه هي الحجج الملحة في رأى وفدى التي يجب أن تدفعنا للتعجيل بأعمالنا ومنحها مزيدا من القدرة على التقدم في الطريق المؤدى الى نزع فعلي للسلاح .

ان ما يفصلنا عن الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح لا يتعدى ثلاث دورات ، وربما أربع ، تعقدها لجنة نزع السلاح . فالفرصة متاحة أمامنا اذن لتقييم التقدم الذى أحرز داخل لجنتنا والذى يمكن احرازه قبل حلول عام ١٩٨٢ . وما من شك في أن هذا التاريخ الأخير لا يجب أن يعتبر موعدا حتميا . ولكن كيف ستتمكن الدول الأعضاء في لجنة نزع السلاح من قبول فكرة أن أعمالها لم تسهم حقيقة في تقدم التدابير الرامية الى ايجاد نزع فعلي للسلاح في الموعد المضروب بعام ١٩٨٢ ؟

ستعزى مسؤولية مثل هذا الاخفاق في المحل الأول الى تلك الفئة من الدول الأعضاء في اللجنة التي تحوز الأسلحة النووية وغيرها من وسائل الدمار الشامل والتي لم تستطع التوصل الى تفاهم بشأن السبل والوسائل الكفيلة بالحد من مستوى قدراتها التدميرية بل وتخفيضها فعلا الى أن تجعلها تتلاشى . ولكن ثمة مسؤولية أدبية تقع أيضا ، وان يكن ذلك بدرجة أقل ، على كاهل مجموع البلدان غير المنحازة أو المحايدة التي لم تستطع الوصول الى عناصر كافية للاقناع ، لا بل للضغط ، من أجل فرض تدابير معقولة كفيلة بأن تقود خطانا في سبيل نزع السلاح الفعلي .

ان عدم احتياز السلاح النووى لا يمكن أن يكون حجة مقنعة على نحو بات للنكوص عن الجهود التي تبذل من أجل عدم استخدامه ، حتى في أغراض تجريبية .

وتبعا لذلك ، فان وفدى يرى أن لكل من الدول الأعضاء في لجنة نزع السلاح مسؤولية يضطلع بها في الجهود التي يجب أن تبذل وفي التدابير التي يجب أن تؤخذ لاحراز التقدم نحو الوفاء بالمهمة الموجولة الينا .

ان بداية أعمال الدورة الراهنة تبشر بالخير بالمقارنة ببداية الدورة الأولى لعام ١٩٨٠ . وقد أتيح لوفدى أن يعبّر عن استيائه ازاء المناقشات الاجرائية التي أرهقت اللجنة خلال جلسات عديدة . لم يكن لدينا اقتناع بالجدوى العملية من وراء مثل هذه المناقشات ، ولم يتغير موقفنا اليوم عنه البارحة . لذلك ، فان وفدى سيعترض على كل محاولة لحشر مناقشات غير ذات صلة بالموضوع الرئيسي لمداولاتنا ، أى بنزع السلاح في نطاق لجنتنا .

واسمحوا لي أن أتعرض الآن لمسائل أكثر تحديدا . دونما حاجة الى اضفاء بعد مغالى فيه على القرار الذى اتخذته اللجنة في العام الماضي بانشاء أربعة أفرقة عاملة ، يجب أن نعترف بأن لهذا الاجراء تأثيرا ذا أهمية عملية . والواقع أنه كيف كان يمكن لأعمال اللجنة أن تنظم بشأن مسائل محددة ، الا عن طريق تحديد نهج تناول موضوعات التفاوض المدرجة في جدول أعمال اللجنة في اطار تفاوضي ومحدد ؟ ولقد كان وفدى يود لو أن الأفرقة العاملة هذه قد استأنفت اجتماعاتها دون انتظار لما ستسفر عنه المناقشات الجديدة من نتائج بصدد الاختصاصات الموكولة اليها . على أننا نأمل أن تستأنف الأفرقة العاملة الأربعة أعمالها فورا ، بينما تناقش اللجنة حسب الاقتضاء الاختصاصات الجديدة التي توكل اليها .

وقد اقترحت مجموعة الـ ٢١ ، أثناء الدورة الأخيرة ، انشاء فريقين عاملين يكلفان على التوالي بمناقشة مسألة وقف سباق الأسلحة النووية ونزع السلاح النووى ، ومسألة حظر التجارب النووية .

ونحن نرى أن درجة الوثوق العالمي بلجنة نزع السلاح ستظل محل شك طالما لم يتحقق تقدم كبير في مجال انشاء أفرقة عاملة يعهد اليها بالتفاوض لاتخاذ تدابير فعالة في المجالين المذكورين .

وأخذا في الاعتبار التوجيهات والأولويات التي حددتها الجمعية العامة للجنة نزع السلاح ، ومراعاة أيضا لضرورة تنظيم العمل الذى يجب نظرا لاتساعه أن يستغرق عدة دورات ، نرى أن اللجنة يجب أن تركز جهودها على عدد محدود من المسائل التي نستطيع أن نأمل بشكل معقول احراز تقدم كبير فيها . ان التقدم الذى سيحرز في بعض مجالات نزع السلاح هو وحده الذى يستطيع، فيما يبدو لنا ، اشاعة جو من الاقتناع بالمفاوضات الجادة في مجالات أخرى تبدو فيها ذات فكرة التفاوض اليوم متعذرة . وبعبارة أخرى ، يتعين علينا أن نخلق الظروف المواتية لوجود دينامية معاكسة للدينامية التي تدفع الآن السباق المحموم نحو وهم التفوق عن طريق الرعب .

ان التقدم المحرز في سبيل عقد اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية يفرض علينا من الآن فصاعدا أن نحدد نقاط الالتقاء والميادين التي تزال يوجد فيها مجالات اختلاف . ان الروح الايجابية التي سادت عموما خلال أعمال الدورة الأخيرة للفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية تبشر بالوصول الى نهاية سعيدة في تاريخ نأمل أن يكون قريبا جدا .

ان الأولوية التي توليها الجمعية العامة لاعداد وعقد معاهدة بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية تبدو لنا سليمة الأساس . وليس سوى الارادة السياسية الملتزمة باتجاه بناء لدى الدول المعنية

بهذا التدبير من سبيل كفيل باثبات استعدادها للتفاوض بشأن تدابير حقيقية لنزع السلاح • ان استمرار الوضع الحالي ، الذى تواصل فيه التجارب النووية تهديد لمستقبل الانسانية ، من خلال آثارها التي لا يمكن التهكن بمداها ، بالاضافة الى تعزيز امكانات التدمير الموجودة ، لا يزال يبعدنا باطراد عن اليوم الذى يمكن فيه للعقل أن ينتصر على ارادة الهيمنة •

ان المفاوضات الثلاثية التي تدور خارج نطاق لجنة نزع السلاح والتي أحيطت بها اللجنة علما في العام الماضي ، لم تتقدم فيما يبدو تقدما ملموسا • ويعرب وفدى عن أمل مزدوج في أن تسفر المناقشات عن نتائج أعم فائدة مما استطاعت أن تسفر عنه حتى الآن ، وفي أن تحاط لجنة نزع السلاح علما ، على الأقل ، بالحالة التي تتقدم بها هذه المفاوضات •

وفي حالة عدم احراز تقدم فيما يتعلق بوقف التجارب النووية ، وكذلك بايقاف سباق الأسلحة النووية ، فانه يجب أن تتاح للدول غير الحائزة للأسلحة النووية التمتع بضمانات فعالة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها • وقد أتيحت لنا ، في الدورة الأولى للجنة ، فرصة القول بأنه لا ينبغي أن تقترن الضمانات المشار اليها بقيود • ونحن لا نزال ندافع عن فكرة عدم اقتران الضمانات بشروط أو قيود ، ويجب أن ينطبق ذلك بصفة خاصة لصالح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تحتفظ بمحور سياستها الخارجية بعيدا عن التحالفات التي تنظم حول القوى النووية الرئيسية • والجزائر ، بصفتها بلدا عضوا في حركة عدم الانحياز ، تعلق أهمية خاصة على عقد ترتيبات فعالة تمنع حقا الدول النووية من نقل تفوقها العسكرى الى المجال السياسي •

وبالنسبة لوفدى ، تشكل امكانية تقدم المفاوضات من أجل وضع معاهدة بشأن الأسلحة الكيميائية ، وتطور مواقف الدول المعنية بوقف التجارب النووية ، وتحديد الضمانات التي تقبلها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام هذا النوع من الأسلحة أو التهديد باستخدامها في مواجهتها ، نقاط الارتكاز المختلفة التي يمكن أن تستند اليها مفاوضات حقيقية حول ايقاف سباق الأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل ، ونزع السلاح العام الكامل •

بيد أن وفدى سيتبنى موقفا مرنا عند الكلام في المراحل المختلفة للمفاوضات التي ستدور في نطاق لجنة نزع السلاح ، شريطة أن تبدو ارادة حقيقية للارتباط بفكرة ايجاد حل للصعوبات الشديدة والجمة ، لا أن تتأكد أفضلية التحول الى المداولات العقيمة وتبادل العبارات الخطابية الجوفاء •

والى هذا الحد من البيان ، يبدو لي من المفيد أن أشير الى الاهتمام الخاص الذى يعلقه وفدى على الاحتفاظ بالطابع الأساسي الذى تقوم عليه لجنة نزع السلاح • اذ يجب أن تظل هذه اللجنة ، كما يتضح ذلك من ولايتها ، جهازا لمفاوضات حقيقية ، على أساس تساوى كل الدول التي تؤلفها في الاشتراك فيها • وغني عن الاضافة أننا سنرحب بأى تقدم تحرزه القوى العظمى على طريق نزع السلاح ، في محافل أخرى بخلاف محفل لجنتنا • الا أنه يبدو لنا من الخطر بالنسبة للمؤسسات الدولية ، التي أرست أسسها هذه القوى ذاتها ، ألا تستطيع أجهزتها أن تحقق المهمة الموكولة اليها ، اللهم الا أن تتبين الشلل الذى يصيبها بحكم موقف القوى المشار اليها •

واسمحوا لي أن أشير الى خطر آخر يتهدد لجنة نزع السلاح • ان وفدى يرفض قبول فكرة انطواء جهاز على نفسه وانغلاقه أمام العالم الخارجي • ومن تناقضات هذا العصر الشاسعة أن سكان كوكبنا ، على الرغم من ادراكهم العام لأخطار الدمار الشامل التي تتهددهم ، يستكينون لقبول لا الوضع

الحالي فقط ، وانما أيضا احتمال تفاقمه المطرد • صحيح أن تفاقم التهديد النووى يفقد مغـــزاه العملي ابتداء من مستويات معينة ، ومع ذلك ، فان الأصوات ترتفع لرفض حتمية الحرب النووية •

ان أعضاء لجنة نزع السلاح لن يستطيعوا انجاز المهمة الموكولة اليهم اذا لم تجد الأصوات التي ترتفع ضـد فكـــرة الحرب النووية ذاتها • صدى لها في مداولات اللجنة •

ان موضوع مناقشاتنا يغطي مجالات عريضة يفسر طابعها المتشابك والخطير جزئيا الصعوبات التي تصادفها • ومع ذلك ، فلايزال يجب على لجنة نزع السلاح أن تقدم اسهاما ذاتيا من أجـــل تحقيق المهمة الكبيرة التي تتمثل في نزع السلاح العام الكامل •

الرئيس : أشكر ممثل الجزائر الموقر على بيانه وكذلك على الكلمات اللطيفة الـــتي وجهها الى الرئاسة •

السيد أحمد (باكستان): السيد الرئيس، يسعدني وأعضاء وفد باكستان أن نراكم ترأسون أعمال لجنة نزع السلاح في هذه المرحلة الحاسمة من عملها • ونعتقد أن ما أظهرتموه بصورة فعالة من فضائل الحكمة والأناة خلال الأسبوعين الماضيين سيمكن لجنة نزع السلاح من استئنـــاف مفاوضاتها على وجه السرعة وخلق المناخ اللازم للانتقال الى صياغة اتفاقات ملموسة بشأن مختلف بنود جدول أعمالها •

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للاعراب عن عميق تقديرنا للجهود البناءة لسلفكم السفيـــر تيريفي من اثيوبيا •

لقد تأثرت تأثرا بالغا بترحيبكم الودى بي أنتم وزملائي في اللجنة • وبينما أبادلهم نفـــس المشاعر ، اسمحوا لي أن أضيف أنه يشرفني أن أكون عضوا في هذا الجمع من الدبلوماسيين الموقرين الذين سوف أسعى الى الاستفادة بخبرتهم الواسعة وحكمتهم خلال جهودنا المشتركة في لجنة نـــزع السلاح •

لقد شهد العام الأول في عقد الثمانينات زيادة كمية في مستوى التوترات الدولية ، ونشـــوب وتفاقم المنازعات في مختلف مناطق العالم ، وظهور مناخ فاسد من انعدام الأمن وجو من المجابهـــة بين الدول والايديولوجيات •

ان استمرار الاحتلال العسكرى الأجنبي لأفغانستان ، البلد غير المنحاز والاسلامي ، يثيـــر القلق بصفة خاصة • وحسبما بين وزير خارجية باكستان في ٩ شباط/فبراير في مؤتمر وزراء خارجيـــة البلدان غير المنحازة في نيودلهي لا يمثل هذا الاحتلال انتهاكا للاستقلال السياسي (لأفغانستان) وسيادتها ووحدة أراضيها فحسب ، بل ويمثل أيضا تهديدا لاستقرار المنطقة • فقد زادت من جرائه حدة التوتر الدولي ، وأضرّ الانفراج وأدى الى تكثيف تنافس الدول الكبرى في منطقة المحيط الهندى والخليج • وتؤيد باكستان الحل السياسي للحالة في أفغانستان • وستعمد باكستان ، بوصفهـــا مشتركة في تقديم قرار الجمعية العامة المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ ، الى الاسترشـاد بأحكامه في المحادثات الثلاثية بينها وبين ايران والحزب الديمقراطي الشعبي لأفغانستان ، الـتي من المقرر أن ينظمها ويعقدها الأمين العام للأمم المتحدة •

ويشاطر وفدى فيما أعرب عنه في اللجنة وغيرها من القلق بشأن التصاعد الخطير في سبـــاق التسلح العالمي ، ولاسيما بين الدول النووية الكبيرة • وان تبديد ٥٠٠ مليار دولار سنويا على أسلحة

تتزايد قدرتها التدميرية ، بينما تعيش أغلبية البشرية في ظروف من الفقر والحرمان يمثل تعليقا محزنا على الحضارة الحديثة • وهناك مسألة أكثر اثارة للحزن هي الاحتمال الخطير من أن يقود المنطق الفاسد المتعلق بميزان الرعب " البشرية الى الانتحار عمدا أو عن غير عمد • ولا يمكن للعالم الا أن يرقب بفزع متزايد ظهور الاستراتيجيات التي تتوخى حربا نووية " محدودة " ، واستحداث منظومات أسلحة جديدة مثل القذائف الانسيابية والسيارة وقنبلة النيوترون ، والتفكير في برنامج مجدد للقذائف المضادة للقذائف التسيارية • واذا ترجمت هذه الأفكار الى سياسة فعلية ، فسوف يضاف بعد جديد ومتشابك الى سباق التسلح النووى ، يجعل مهمة المفاوضات في المستقبل أكثر صعوبة ان لم يجعلها غير ممكنة ومع ذلك ، فان الممثلين في هذه اللجنة خبراء في معالجة قضايا السلم وليس بوسعنا أن نفقد الأمل ، على الرغم من الحقائق الخطيرة لعالمنا الحالي • ويمكننا أن نستمد بعض العزاء من أن أيا من الدولتين الكبريين لم تستبعد ضرورة الاضطلاع بمزيد من المحادثات بشأن الأسلحة النووية الاستراتيجية أو المتوسطة المدى • ويؤمن وفدى بأنه لا غنى ، أيا كانت الآراء في " سولت٢ " ، عن بحث مناخ من الاستقرار الدولي وأن يواصل ويكثف الحوار بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن الحد من التسلح النووى وخفضه • ونرجو أن يلتزم الجانبان ، الى أن تجدد هذه المحادثات بالقيود التي تم قبولها في اتفاقات سولت ٢ •

وما من ريب في أن من المفهوم أن نتيجة المفاوضات بشأن الأسلحة النووية بين الدولتين الكبريين تتأثر الى حد كبير باظهار كل منهما تعهدها بالالتزام بقواعد السلوك الدولي المقبولة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ولا سيما فيما يتعلق بمختلف حالات التوتر والنزاع الموجودة في مختلف أنحاء العالم •

انه لا غنى في اطار الحقائق الحالية ، عن عبث الثقة المتبادلة ليس بين الدولتين الكبريين وحلفائهما العسكريين فحسب ، بل وبينها وبين أغلبية الدول الصغيرة والمتوسطة في العالم الثالث • وهناك عنصر رئيسي في مناخ المواجهة الدولي الحالي هو أن للدولتين الكبريين مفهوما واسعا للغاية " لمصالح الأمن المشروعة " لكل منهما • فأمن الدول في منطقة معينة مثل منطقة الخليج ، مسألة تهم هذه الدول بصورة حصرية • ويمثل تدخل " الوحدات العسكرية المحدودة " أو قوات " الانتشار السريع " تدخلا لا سند له في شؤون هذه الدول • وتؤمن باكستان بأنه يمكن تعزيز قضية السلم والأمن في هذه المناطق باقامة توازن عسكرى بين الدول في المنطقة بما في ذلك منطقتنا من العالم • وقد عرضت باكستان الدخول في مفاوضات مع احدى جاراتها للوصول الى اتفاق بشأن نسبة متوازنة ومقبولة للطرفين من القوات بين البلدين • ونحن على استعداد للاضطلاع بمفاوضات كهذه مع الدول الأخرى في المنطقة •

وعلى الرغم من الأهمية الواضحة للعلاقات بين الدولتين الكبريين وأحلافهما العسكرية ، فان وفدى على قناعة بأنه لا يمكن تحقيق نزع سلاح حقيقي الا عن طريق عملية تأخذ في الحسبان اهتمامات الأمن لجميع الدول ، كبيرها وصغيرها • ولا يمكن وضع عملية كهذه الا في لجنة نزع السلاح • ومن المؤسف أن الرئيسين المناوبين السابقين لمؤتمر لجنة نزع السلاح لم يتخذا فيما يبدو القرارات السياسية اللازمة لوضع ثقتهما في هذه اللجنة للاضطلاع بمفاوضات موضوعية لنزع السلاح •

وقد يكون مأزق معاهدة حظر التجارب النووية أوضح مثال لهذا النهج • فقد نزعت ، لسنوات عديدة ، المفاوضات بشأن هذا الموضوع ، الذى أولاه المجتمع الدولي أعلى أولوية ، من الاطار

المتعدد الأطراف واقتصرت على محادثات مقيدة بين ثلاث دول حائزة للأسلحة النووية • وكانت خطى التقدم في هذه المفاوضات الثلاثية بطيئة جدا بسبب الاختلافات في المفاهيم بين الدولتين الكبريين بشأن آثار حظر تجربة ما على أمنها • ويظهر من المعلومات التي تم توفيرها الى الآن عن هذه المحادثات أن المعاهدة التي تضطلع الدول الثلاث بتجميعها تعكس قدرا ضئيلا أو لا تعكس الحظر الشامل للتجارب الذى طالما طالبت به الجمعية العامة ، ومن غير المحتمل أن تجتذب انضمام الدول الواسع النطاق الذى شددت عليه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • ونرى، في هذه الظروف ، أنه ينبغي التسليم بهذا الاتفاق الذى يجرى التفاوض بشأنه على ما هو عليه — وقف مؤقت للتجارب النووية من قبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وينبغي لها أن تنفذه كاشارة لتعهدها بهدف نزع السلاح النووى • وينبغي في نفس الوقت تمكين لجنة نزع السلاح من الشروع في مفاوضات بشأن معاهدة للحظر الشامل الفعلي للتجارب النووية •

ان وفد باكستان يعرب عن أمله في أن يتم أيضا تمكين لجنة نزع السلاح من الاضطلاع بمفاوضات موضوعية بشأن مسألة نزع السلاح النووى خلال دورتها لعام ١٩٨١ • ونحن نعتقد أنه ينبغي انشاء فريق عامل مخصص لهذا الغرض وأن تناط به المهام المحددة التالية : أولا ، وضع تعاريف أكثر وضوحا لبعض المفاهيم مثل " التوازن المتبادل " و " الأمن المتساوى " و " التكافؤ الاستراتيجي " ، التي كثيرا ما تستخدم فيما يتصل بنزع السلاح النووى ، وثانيا ، تحديد مختلف المراحل في عملية نزع السلاح النووى المنصوص عليها في الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية والتزامات كل دولة نووية في كل مرحلة في العملية ، وثالثا ، توضيح العلاقة بين نزع السلاح النووى والتقليدى ، ورابعا ، تحديد مختلف أنواع الأجهزة اللازمة للتحقق والرصد بطريقة فعالة وعلى أساس غير تمييزى في تنفيذ مختلف تدابير نزع السلاح النووى • ونحن نعتقد أن من شأن مساهمة كهذه من قبل لجنة نزع السلاح أن تسهل بوجه خاص الاضطلاع بمفاوضات نزع السلاح النووى التي نرجو أن تجريها الدولتان الكبريان • ومن الناحية الأخرى ، فانه اذا أريد منع لجنة نزع السلاح من الاضطلاع حتى باستكشاف أولي كهذا بشأن الموضوع ، فان من شأن هذا أن يزيد حتما الشك المتزايد والواسع النطاق بين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في اخلاص " الدولتين الكبريين " في التعهد في السعي بحسن نية لتحقيق هدف نزع السلاح النووى •

السيد الرئيس، ان وفد باكستان يولي أيضا أهمية كبيرة للهدف الحيوى لمنع حرب نووية • ونحن نشاطر الرأى بأنه يمكن تحقيق هذا عن طريق اتفاق دولي للحظر التام لاستخدام الأسلحة النووية • ونحن نسلم بالطبع بأن المفاهيم الحالية بشأن الحاجة الى توازن للقوات التقليدية في أوروبا تؤثر على احتمالات اتفاق بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية • ومن ثم ، فاننا نأمل أن تؤدى المحادثات الجارية في فيينا الى فهم مشترك بشأن توازن للقوات التقليدية في أوروبا في القريب العاجل • وقد لاحظنا باهتمام الاقتراحات التي قدمت في المؤتمر الاستعراضي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في مدريد بشأن تدابير تعزيز الثقة والأمن في أوروبا •

ان وفد الباكستان على قناعة بأنه ليست هناك عقبات سياسية أو تقنية يستعصى تذليلها أمام تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية بما يؤمن للبلدان غير الحائزة للأسلحة النووية ، ولا سيما البلدان غير المنحازة ، عدم التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضدها أو مهاجمتها بها • وقد سعت باكستان لوضع اتفاق دولي بشأن هذا الاقتراح لقرابة عقد ، ويسعدنا أنه تم تصديق هذا

الهدف في الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح وفي هذه اللجنة • وقد لقي الاقتراح بوضع اتفاقية دولية لتوفير ضمانات فعالة الى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تأييدا كبيرا من حركة البلدان غير المنحازة والمؤتمر الاسلامي وكذلك الجمعية العامة •

ومن المؤسف أنه لم يمكن ، في المفاوضات التي جرت تحت رعاية لجنة نزع السلاح لم يتم تحقيق تقدم كبير صوب هذا الهدف ، على الرغم من أنه اعترف بأنه لا غنى عن جهود مجددة "للوصول الى اتفاق بشأن نهج مشترك مقبول لدى الجميع يمكن تضمينه في صك دولي ذى طابع ملزم قانونا " • وان المشكلة الأساسية في وضع نهج مشترك هي أن بعض الدول النووية ليست على استعداد فيما يبدو لأن تتجاوز الاعلانات التي أعلنتها من جانب واحد في الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح ، حتى على الرغم من أن الجمعية العامة قد أعلنت في الوثيقة الختامية التي اعتمدت في تلك الدورة أنها "أحاطت علما "بهذه الاعلانات وحثت ، بعد اضطلاعها بذلك ، الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تعقد من الاتفاقات الفعالة ما يؤمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها •

وان وفد باكستان سيضطلع ، في هذه الدورة للجنة نزع السلاح ، بجهود أخرى لوضع نهج مشترك يمكن تضمينه في " صك دولي ذى طابع ملزم قانونا " ويجب أن يبدأ السعي الى " نهج مشترك " كهذا من الافتراض بأن الدول النووية ملزمة ، الى أن يتحقق نزع السلاح النووى ، بأن تؤمن للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها • ويجب أن يبحث أى شرط أو قيد ترغب دولة نووية أو أكثر في أن ترفقه بهذه الضمانات من وجهة نظر ما اذا كانت هذه الشروط تبطل أو لا تبطل فعالية ومصداقية ضماناتها وما اذا كانت مقبولة أو غير مقبولة لدى الدول النووية الأخرى والدول غير الحائزة للأسلحة النووية • وعمدت باكستان ، دون أن يغرب عن بالها عن أن جميع القيود الواردة في الاعلانات الأحادية لبعض الدول النووية تتصل بمشاغلها بأحلافها للأمن النووى ، الى اقتراح أن يتم ، في المرحلة الأولية تقديم الضمانات بعدم الاستخدام الى الأغلبية الكبيرة من البلدان غير النووية التي ليست في نظم الأحلاف هذه ، أى البلدان غير المنحازة والمحايدة في العالم • ونأمل أن يلقى هذا الاقتراح اهتماما شديدا هذا العام بوصفه الوسيلة لوضع حل وسط بشأن " نهج مشترك " •

وهناك مشكلة أخرى تصادف في المفاوضات هي جهود بعض الدول النووية لاستخدام هذا الموضوع في استخلاص مزيد من الالتزامات بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية من البلدان غير النووية • ولا تعارض باكستان في تقديم تعهدات بشأن منع انتشار الأسلحة النووية ، اذا أمكن الاضطلاع بهذا على أساس عالمي وغير تمييزى • وقد قدمنا عدة اقتراحات لهذا الغرض ، بما في ذلك فكرة اقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا • ولكننا لا نعتقد أن موضوع ضمانات الأمن يمثل أسلوبا مناسبا لتوسيع هذه الالتزامات بمنع انتشار الأسلحة النووية ، على الرغم من أنه سوف يكون لوضع ضمانات أمن فعالة وموثوق بها آثار هامة وايجابية على المستقبل المرتقب لمنع انتشار الأسلحة النووية •

وبينما يتمسك وفدى بأن أنسب وسيلة لهذه الضمانات هي اتفاقية دولية ، فانه على استعداد لاستكشاف بدائل محتملة أخرى ، بما في ذلك الاضطلاع ، كتدبير مؤقت ، باعتماد قرار مناسب في مجلس الأمن بمقتضى الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة • ونرى أن الاجراء الأكثر فعالية الذى يمكن أن يتخذه مجلس الأمن بشأن القضية هو أن تقدم الدول النووية ضمانات غير مقيدة وغير مشروطة الى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها • وان أى نهج يستند الى الاعلانات المشروطة والمقيدة التي أعلنتها الدول الذرية لن يؤدى الى حل للقضية ولن يكون مقبولا لدى وفدى •

ان التقارير التي تزعم أنه يتم استخدام أسلحة كيميائية في بعض المنازعات الحالية ، جنبا الى جنب مع القرارات المقصودة من قبل بعض الدول بتعزيز ترساناتها من الأسلحة الكيميائية جعلت جهود هذه اللجنة لحظر الأسلحة الكيميائية أكثر الحاحا ولكن أيضا ، فيما أرى ، أكثر صعوبة • ومما يشجع وفدى ذلك التقدم الذى أحرز في العام الماضي في الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية في تعريف القضايا المعينة في التفاوض بشأن اتفاقية • وعلى الرغم من أننا نرى أنه بسبب ظروف يعلمها الجميع لم يمكن الى الآن منح ولاية أكثر تحديدا للفريق ، فانه ينبغي تمكينه من متابعة ما أنجزه من أعمال في العام الماضي عن طريق زيادة توسيع مجالات الاتفاق ومحاولة تضييق الخلافات بشأن المسائل الأخرى • وسيعمد وفدى الى الاشتراك بما في وسعه في هذه الجهود والسعي الى توضيح المقترحات والآراء التي قدمها في اللجنة في العام الماضي بشأن محتويات اتفاقية متعددة الأطراف لحظر الأسلحة الكيميائية • ويرى وفدى أنه ينبغي أن تناط بالفريق العامل المخصص بأسرع ما في الامكان المهمة المحددة المتعلقة بالتفاوض بشأن اتفاقية متعددة الأطراف كهذه •

وستعمد باكستان أيضا الى تأييد الجهود الرامية الى الوصول الى اتفاق بشأن حظر الأسلحة الاشعاعية • بيد أننا نرجو ، خلال هذه الدورة ، أن يبين مقدمو " العناصر الرئيسية" لاتفاقية حظر الأسلحة الاشعاعية قدرا أكبر من الاستجابة للاهتمامات والاقتراحات المقدمة من الدول الأخرى ، ولا سيما أعضاء مجموعة الـ ٢١ • ونحن نعتقد أن وضع اتفاقية الأسلحة الاشعاعية لا تقتضي عناية شديدة في ضوء ما ستكون عليه القيمة الفعلية للاتفاقية فحسب ، بل وبسبب تأثيرها الحتمي على التفاوض بشأن غيرها من تدابير نزع السلاح المتعددة الأطراف الواردة في جدول أعمال لجنة نزع السلاح مثل معاهدة حظر التجارب •

يتوجب أن تعمد لجنة نزع السلاح ، خلال دورتها لعام ١٩٨١ ، الى تكثيف مفاوضاتها بشأن البرنامج الشامل لنزع السلاح • ويعتقد وفدى أنه استنادا الى مختلف الوثائق العامة بشأن نزع السلاح التي وضعت مؤخرا في الأمم المتحدة ، لا ينبغي أن يتبين أنه من الصعب أكثر مما ينبغي تحديد تدابير نزع السلاح التي ينبغي تضمينها في البرنامج الشامل • ونرى أنه ينبغي أن تكون أول مهمة للفريق العامل المخصص للبند أن يعمد على وجه الدقة الى اعداد قائمة بهذه التدابير • وينبغي أيضا أن يشتمل البرنامج الشامل على سمتين أساسيتين • أولا ، ينبغي أن يمثل تعهدا سياسيا وملزما لجميع الدول بتنفيذ التدابير الواردة في البرنامج • وثانيا ، ينبغي للبرنامج أن يشتمل على الأقل على هدف ارشادى فيما يتعلق بتنفيذه النهائي - وقد اقترحت باكستان أن يكون عام ٢٠٠٠ - وكذلك أطر زمنية لتنفيذ مختلف مراحل عملية نزع السلاح المتوخاة فيه • وناهيك عن هاتين القضيتين الأساسيتين ، فانه لا غنى أيضا عن أن يتناول الفريق العامل مسائل مثل تحديد الطابع الخاص لكل تدبير لنزع السلاح في البرنامج الشامل ، والترابط ، السياسي والزمني على حد سواء ، بين هذه التدابير لنزع السلاح •

ان من شأن البرنامج الشامل لنزع السلاح ، اذا وضع كصك ذى مغزى سياسيا ، أن يمثل أساسا للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح • ويمكن للجنة نزع السلاح أن تقدم مساهمة كبيرة الى الدورة الاستثنائية الثانية اذا توصلت الى اتفاق بشأن البرنامج الشامل لنزع السلاح وبشأن البنود ذات الأولوية في جدول أعمالها ، ولا سيما معاهدة الحظر الشامل للتجارب ووضع اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية وصك دولي بشأن ضمانات الأمن الى الدول غير الحائزة

للأسلحة النووية • وما من ريب في أن حكم الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة على هذه اللجنة سيقوم على أساس النتائج التي تحققها بشأن هذه المسائل ولا سيما عند اعادة النظر في عضويتها •

وهناك أيضا بعض المسائل الأخرى المتعلقة بلجنة نزع السلاح يتعين أن تنظر فيها الدورة الاستثنائية القادمة • وأهم هذه المسائل هو العلاقة المحددة بين هذه الهيئة والجمعية العامة للأمم المتحدة • وقد ترتبت عن اصرار بعض الدول على تخيل أن لجنة نزع السلاح هيئة خارجة تماما عن اطار الأمم المتحدة مواقف تتناقض تماما ، ولا سيما بشأن اشتراك دول ليست أعضاء في اللجنة ، مع التوافق في الآراء الذى تم الوصول اليه في الدورة الاستثنائية الأولى بأنه ينبغي أن تتمكن كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من الاشتراك اشتراكا تاما في أعمال لجنة نزع السلاح ، ومن تعميم الوثائق وحضور جلسات اللجنة •

ان دورة لجنة نزع السلاح لعام ١٩٨١ تعقد في وقت يتعرض فيه السلم والأمن الدوليين لخطر شديد • ويبدو حاليا أن الدول الكبيرة والقوية توصلت الى قناعة بأنه يمكن استخدام القوة العسكرية بصورة ناجحة في تحقيق أهدافها الوطنية• ويتجه العالم الى تصاعد جديد وأكثر خطورة في سباق التسلح • وينبغي أن تستهدف مساعينا في هذه اللجنة تغيير هذه القناعات وأن نستخدم حكمتنا الجماعية لكبح الاندفاع صوب تبادل الابادة وأن نعزز السعي الى الأمن عن طريق نزع السلاح• اسمحوا لي بأن أؤكد لكم أن وفد باكستان لن يتقاعس في هذه الجهود النبيلة والبعيدة المنال الى الآن التي تمثل المصلحة المشتركة الأساسية لجميع الدول •

الرئيس : أشكر ممثل باكستان الموقر على كلمته وأعبّر له عن آيات شكرى للكلمات اللطيفة التي تفضل بتوجيهها الى الرئاسة •

السيد تيريفي (اثيوبيا) : السيد الرئيس، أود أولا أن أهنئكم على توليكم رئاسة لجنة نزع السلاح عن الشهر الحالي ، ولقد أسهمت مهارتكم الدبلوماسية وبراعتكم بالفعل في الاسراع باقرار مهمة شاقة هي تنظيم عمل اللجنة • ويتقدم وفدنا بتقديره ويتعهد بالتعاون الكامل معكم في أداء مسؤوليتكم أثناء هذا الشهر الحاسم •

كما أود أن أرحب بحرارة بزملائنا الجدد ، السادة الموقرين السفير الريدى ممثل مصر، والسفير منصور أحمد ممثل باكستان والسفير ماليتا ممثل رومانيا ، والسفير باغبيني ممثل زائير، واسمحوا لي أيضا أن أجدد تقديرى للسيد جاييال أمين اللجنة وممثل الأمين العام ولزملائه في أمانة اللجنة لمساعدتهم القيّمة خلال فترة رئاستي • وأخيرا أود أن أعبّر عن تقديرى المخلص للكلمات الطيبة التي وجهتموها لي ياسيدى الرئيس والتي وجهها الممثلون الآخرون لما قدمته من خدمة للجنة نزع السلاح أثناء رئاستي لها في شهر آب/أغسطس ١٩٨٠ وفي الفترة بين الدورتين • ولقد كان أمرا مرضيا لي أن أتولى الرئاسة وأن أعرض تقرير اللجنة عن عام ١٩٨٠ على الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة •

وقد بدأت دورة العام الحالي للجنة نزع السلاح في وقت أدت فيه التوترات الدولية المتجددة الى تفاقم سباق التسلح ، وقادت بصورة خطرة الى قلب عملية الانفراج وبعث الحرب الباردة ، في ذات الوقت الذى يستمر فيه خطر المواجهة النووية •

ولا يمكن للمرء الا أن يلاحظ التعزيزات العسكرية الواسعة في مختلق مناطق العالم ، وقد تعطل التصديق على " سولت - ٢ " ، ويدعو البعض الى سياسة التشدد وزيادة الميزانيات العسكرية

وتوصي احدى الدول النووية ثانية بتطوير قنبلة النيوترون ، بالرغم من أن المجتمع الدولي أدان هذا التصرف حين أعلن عنه للمرة الأولى • وأن وفدنا ليسوؤه تدهور الساحة الدولية ، وزيادة الأنشطة العسكرية في مناطق البحر الأحمر والخليج الفارسي والمحيط الهندى • لقد تجوهلت تماما مقررات منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز التي تعلن المحيط الهندى منطقة سلام • ويمثل مايسمى بـ " قوات التدخل السريع " خطرا شديدا على سيادة بعض بلدان هذه المناطق واستقلالها وسلامة أراضيها ، وهكذا ، فان المناخ الدولي الراهن يقيد حقها في السير بحرية في طريق التنمية السلمية • وتثير الجهود المحمومة لاقامة وتوسيع شبكة من القواعد والتسهيلات العسكرية في بلدان منطقتي المحيط الهندى والخليج الفارسي توترا خطيرا • وفي ضوء هذه التطورات لا يمكن لوفدنا الا أن يعبّر عن قلقه البالغ للأضرار التي لحقت بالسلم والاستقرار في المنطقة ولسياسة التدخل المتزايد في الشؤون الداخلية للدول •

وسيشارك وفدنا بنشاط في مختلف بنود جدول الأعمال في الوقت المناسب • ولكن دعوني أشير هنا الى الأهمية التي نوليها للاعداد للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، وللبنود المتعلقة بحظر استحداث وانتاج أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة ، ولعقد اتفاقية دولية بشأن تعزيز أمن الدول غير النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ، ولعدم وضع الأسلحة النووية في أراضي دول لا توجد بها مثل هذه الأسلحة •

لقد دعت اثيوبيا مع غيرها من الدول منذ وقت طويل الى وقف التفجيرات النووية من كل نوع كخطوة كبرى نحو وقف سباق التسلح ، والعودة بمساره بالتدريج حتى يتحقق نزع السلاح العام الكامل •

ومن هنا ، فقد أيد وفدنا فكرة اجراء مفاوضات بشأن انهاء انتاج كل أنواع الأسلحة النووية ، وتخفيض مخزونها تدريجيا حتى يدمر تماما •

ومازال التصديق على " سولت - ٢ " ، وبدء مفاوضات " سولت - ٣ " ، والتبكير باجراء مفاوضات بشأن وضع الأسلحة النووية عموما مسائل لها أهميتها والحاحها الشديد •

لقد حثت قرارات كثيرة للجمعية العامة الدول النووية على أن تسير نحو هدف نزع السلاح العام الكامل ، وأن تستجيب لضغط الحاجة الى انهاء سباق التسلح ومنع الحرب النووية • واني لعلى ثقة من أن تجديد التعهدات بتنفيذ هذه القرارات سيسهل من عمل لجنة نزع السلاح •

لقد عهدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 35/46 المعنون " اعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح " الى لجنة نزع السلاح بأن " تعجل بالمفاوضات بغية التوصل الى اتفاق ، وتقديم نصوص متفق عليها حيثما أمكن ذلك قبل انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح " وعددت أربعة بنود للأولوية شكلت أفرقة عاملة مخصصة معنية بثلاثة منها هي الأسلحة الكيميائية والأسلحة الاشعاعية وضمانات الأمن • ويتناول البند الرابع معاهدة الحظر الشامل للتجارب• ويلفت وفدنا الانتباه لهذا القرار لكي يبرز ضرورة الاسراع ببذل جهود مستمرة خلال دورة العام الحالي ، ويؤكد المسؤولية الكبيرة التي تنتظر اللجنة •

وبينما نعرب عن ارتياحنا لقرار اللجنة بأن تواصل الأفرقة العاملة المخصصة الأربعة التي أنشئت في العام الماضي عملها ، فان الوفد الاثيوبي يود أن يؤكد الحاجة الملحة الى تكوين فريقين

عاملين مخصصين آخرين أحدهما لحظر التجارب النووية والثاني لوقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى ، وهما بندان هامان عهدت بهما الجمعية العامة للأمم المتحدة للجنة بتفويض واضح •

ولا نستطيع ونحن ندرس مسألة نزع السلاح النووى أن نتجاهل العدد المتكرر من الانذارات النووية الكاذبة التي أوضحتها مع الاعراب عن القلق ولفت انتباهنا اليها العديد من البيانات التي ألقيت في هذه اللجنة ، ونظرا لوجود نحو ٠٠٠ ١٧ رأس نووى في ترسانات الدول النووية الرئيسية ، فان أخطاء أنظمة الانذار هذه يمكن أن تكون لها عواقب مفزعة •

وقد بينت الدراسات الموثوق بها أن من الممكن عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب اذا توفر الاستعداد الحقيقي والالتزام المخلص لدى كل الأطراف المعنية • ويمكن لتكوين فريق عامل مخصص لهذا الغرض أن يسهل المفاوضات من أجل هذا الهدف • ولقد أثبتت الأفرقة العاملة التي كونت في العام الماضي بالفعل جدواها في بدء عمل موضوعي متواضع في مجالاتها • ونحن مقتنعون في الظروف الحالية بأهمية بدء مفاوضات جادة ، ونشعر بأن تكوين الأفرقة العاملة الاضافية هذه لن يعوق أو يتدخل بحال في المفاوضات الثلاثية •

لقد نجم عن الطريقة النشطة التي اتخذت بها اللجنة قرارات في جدول أعمالها وبرنامج عملها في الأسبوعين الماضيين توفير شهر كامل بالمقارنة بوضع اللجنة في مثل هذا الوقت من العام الماضي • ويود وفدنا ــ وقد شجعه هذا الأداء ــ أن تدرس اللجنة الاقتراحات التي تدعو الى تكوين أفرقة عاملة اضافية •

وقد جسّد الأمين العام للأمم المتحدة في رسالته الى هذه اللجنة قلقنا جميعا حين أعلن أن :

" ما نحتاجه الآن هو الجهود المتعاونة لكل الأمم ، وخاصة القوى العسكرية الكبرى لكي نبدأ مفاوضات جادة تقوم على اقتراحات محددة حتى نصل الى اتفاقيات نزع سلاح حقيقية " • وقال الأمين العام وهو يتحدث عن حظر التجارب النووية ونزع السلاح النووى " لقد تم التشديد كثيرا على أنه ليس في الحرب النووية منتصرون وانما خاسرون فحسب • وهناك حاجة حقيقية ــ ونحن ندخل العقد الثاني لنزع السلاح ــ لأن نثبت أننا نواجه بجدية أكثر المشاكل الحاحا في جدول نزع السلاح " •

ونحن أيضا نرى أن هذه القضايا تستحق الأولوية في اهتمام اللجنة •

تلك هي التعليقات الأولية التي نود أن ندلي بها في هذه المرحلة ، وسيتناول وفدنا بالتالي بنود المفاوضات بالتفصيل حين تدرس في الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية للجنة •

الرئيس : انني أشكر ممثل اثيوبيا الموقر على بيانه ، كما أود الاعراب له عن امتناني للكلمات الودية التي وجهها للرئاسة •

السيد أدينيجي (نيجيريا): السيد الرئيس ، ان البند الأول في جدول أعمال لجنة نزع السلاح وفي برنامج عملنا لهذا الأسبوع هو البند المعنون " حظر التجارب النووية " وهو من الأهمية بمكان بحيث يغرى المرء بأن يدلي ببيان تفصيلي عنه كلما تكرر في جدول أعمالنا • غير أنني سأوجز في هذا الصباح لأنني أومن بأن كل ما ينبغي أن يقال تأييدا لأهمية عقد معاهدة لحظر التجارب النووية قد تردد في وقت أو آخر خلال السنوات الـ ٢٥ الماضية من دراسته في الجمعية

العامة للأمم المتحدة واللجنة الثمانعشرية القديمة لنزع السلاح ومؤتمر لجنة نزع السلاح السابقة لنا وفي لجنة نزع السلاح ذاتها • واذا لم تكن قد عقدت حتى الآن معاهدة تحظر جميع التجارب النووية ، فما ذلك الا لسبب واحد هو الافتقار الى الارادة السياسية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية التي ينبغي لها أن تأخذ زمام المبادرة في المفاوضات من أجل معاهدة كهذه • لقد استكشفت تماما العوائق التقنية أمام عقد المعاهدة ، وكان هناك تسليم عالمي تمثل في توافق الآراء الذى عبّرت عنه الفقرة ٥١ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح بشأن الأهمية الرئيسية لمثل هذه المعاهدة في المهمة العاجلة لوضع نهاية للتحسينات النوعية في الأسلحة النووية واستحداث أنواع جديدة من مثل هذه الأسلحة ومنع انتشار الأسلحة النووية • وقد اشتركت كل الدول الحائزة للأسلحة النووية في توافق الرأى عام ١٩٧٨ • بشأن وجوب انتهاء المفاوضات الثلاثية الدائرة (في ١٩٧٨) على وجه الاستعجال ، وعرض نتيجتها للدراسة الكاملة على الجهاز التفاوضي المتعدد الأطراف بغية تقديم مشروع معاهدة الى الجمعية العامة في أقرب وقت ممكن • لقد كان ذلك هو توافق الآراء الذى انضمت اليه جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في عام ١٩٧٨ •

وقبيل نهاية دورة لجنة نزع السلاح في عام ١٩٨٠ قدمت الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية والتي كانت تجرى المفاوضات بشأن حظر شامل للتجارب النووية تقريرا الى لجنة نزع السلاح كان موضوعيا تماما للمرة الأولى ، ومن سوء الحظ أن توقيت صدور التقرير لم يسمح للجنة أن تناقشه بالتفصيل ، غير أن عديدا من الوفود رحبت بالطبيعة الموضوعية للتقرير وضرورة تحقيق تقدم سريع على طريق التفاوض المتعدد الأطراف حول مثل هذه المعاهدة • وقدمت وفود الهند وهولندا واستراليا وبالطبع وفدنا — من بين وفود أخرى — بعض التعليقات الوثيقة الصلة بالموضوع ووجهت بعض الأسئلة المرتبطة به • غير أنه ، للأسف ، ظلت هذه التعليقات وهذه الأسئلة كحوار من جانب واحد اذ لم يكن مفاوضو الأطراف الثلاثة يستطيعون الاجابة • وبالطبع ، فانه لم يتوفر لديهم الوقت • غير أنه حتى لو توفر لهم الوقت ، فاني أشك في أنهم كانوا سيجيبون على أى حال ، في سياق المناقشات التي كنا نجريها في الماضي بشأن هذا الموضوع •

لقد ظل اعتراض دولتين من الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية التي تجرى المفاوضات الثلاثية على بدء مفاوضات متعددة الأطراف داخل اللجنة بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية مستمرا طيلة دورة لجنة نزع السلاح في ١٩٨٠ • ومن المعروف تماما الآن أنه خلال المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة حظر الانتشار الذى عقد في جنيف من ١١ آب/أغسطس الى ٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، أشارت كل الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية الى أنها ستؤيد اجراء مفاوضات متعددة الأطراف في الدورة الحالية للجنة نزع السلاح • ولم يحدث منذ المؤتمر الاستعراضي ما يبرهن على حدوث تغيير في موقف أى من الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية • والحق أنه يبدو لي أن عجز المؤتمر الاستعراضي الثاني لأطراف معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عن اقرار وثيقة ختامية لا بد أن يزيد من الحاح عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب • فلقد اعتبرت معاهدة حظر الانتشار تدبيرا هاما ينبغي استكماله بتدابير أخرى من أجل التوصل الى نظام فعال لحظر الانتشار ، ولم يقصد منها أن تشكل الهيكل كله • وقد أثار العجز عن اقرار التدابير التكميلية اللازمة انقساما حادا بين أطراف معاهدة حظر الانتشار ، ومن المحتمل أن يقلل من فعاليتها •

ان مطلب عدم الانتشار خلال الثمانينيات يقتضي التعجيل بالتوصل الى بعض هذه التدابير الاضافية ، التي قد يكون أهمها عقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية •

وقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ ٣٥ قرارين في هذا الموضوع أكدت فيهما اقتناعها بأن " عقد معاهدة لتحقيق حظر جميع التفجيرات النووية الى الأبد من قبل جميع الدول هو مسألة ذات أولوية عليا ، ويشكل عنصرا أساسيا لنجاح الجهود الرامية الى منع الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية " كما أكدت اقتناعها بأن عقد مثل هذه المعاهدة سيوفر مناخا دوليا مواتيا للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح والتي ستعقد في عام ١٩٨٢ • ورجت الجمعية العامة بعد ذلك من لجنة نزع السلاح ، أن تتخذ الخطوات - بما في ذلك تكوين فريق عامل - لبدء المفاوضات الموضوعية بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب باعتبار ذلك موضوعا له الأولوية في دورتها التي تعقد في ١٩٨١ • وحثت كل الدول الأعضاء في اللجنة الى تأييد تكوين مثل هذا الفريق العامل المخصص الذى ينبغي له أن يبدأ المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن معاهدة حظر كل تجارب الأسلحة النووية وحث أحد القرارين الدول الأعضاء في اللجنة على بذل قصارى جهدها حتى يمكن للجنة أن تعرض على الجمعية العامة في دورتها الـ ٣٦ نص مثل هذه المعاهدة الذى جرت بشأنه مفاوضات متعددة الأطراف • ودعا القرار الآخر لجنة نزع السلاح الى بذل كل جهودها حتى يمكن تقديم معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية الى الجمعية العامة في موعد لا يتجاوز الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح المقرر عقدها في ١٩٨٢ •

ولست بحاجة الى الاشارة الى قرار آخر ذكره زميلي الموقر من اثيوبيا منذ برهة ، وهو القرار الذى يتضمن اعلان الثمانينيات العقد الثاني لنزع السلاح ، والذى عددت فيه الجمعية العامة موضوع " معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية " بين التدابير التي ينبغي للجنة نزع السلاح أن تقدم لها نصوصا متفق عليها بحلول الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح •

وهكذا وضعت الجمعية العامة اطارا زمنيا يبلغ نحو ١٨ شهرا للجنة نزع السلاح لكي تجرى وتكمل المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب ، أولا اعتقد أن هذا الاطار الزمني غير واقعي نظرا لضخامة كمية المواد التي يمكن للجنة أن تتناولها اذا قررت الاضطلاع بهذه المسؤولية ذات الأولوية • والواقع أن علي أن أكرر ماقلته في الجلسة العامة في العاشر من شباط/ فبراير وهو أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب ستكون اسهاما من لجنة نزع السلاح لا غنى عنه لنجاح الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح •

اني أعتقد وقد وصلنا الى توافق الآراء بشأن فعالية الافرقة العاملة باعتبارها أفضل اسلوب لاجراء المفاوضات والتوصل الى قرارات بشأن القضايا المعروضة على اللجنة ، اننا سنستطيع أن نتخذ هذه الخطوة الاولى اللازمة لبدء حوار حقيقي ومفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب • ان هذا الفريق العامل سيتيح لنا الفرصة ، دون شك ، لتبادل الآراء والحصول على ايضاحات من مفاوضي الاطراف الثلاثة الذين قدموا تقريرا موضوعيا يقدره وفدى حق تقدير • غير أنه تقرير لا بد من مناقشته • ولا يتوقع المفاوضون منا أن نسلم بكل ما احتواه تقريرهم دون مناقشة •

وفي البداية ، وفي ضوء التعهد غير الرسمي الذى قدمته الدول الثلاث الحائزة للأسلحة

النووية أثناء المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية بأنها ستؤيد المفاوضات المتعددة الأطراف فان وفدى يأمل أن تكون هذه الدول قد تخلت عن الرأى الوارد في تقرير المفاوضين الثلاثة والمقدم للجنة نزع السلاح قبل المؤتمر الاستعراضي ، والذى يشيرون فيه الى اعتقادهم بأن منبر مفاوضاتهم المنفصلة يمثل أفضل طريق الى الأمام ، اذ قد تم تجاوز هذا الرأى بالتعهد غير الرسمي الذى أعلنوه في المؤتمر الاستعراضي للدول الاطراف في معاهدة عدم الانتشار •

وعلى أى حال ، فانه اذا كان للتعليقات الموجزة التي ذكرها بعض الاعضاء خلال المناقشة التي جرت لمدة يوم واحد حول تقرير المفاوضين الثلاثة مقبولة كمؤشر ، فينبغي أن يكون واضحا للمفاوضين الثلاثة أن لدى أعضاء اللجنة أفكارا عن طبيعة ومحتوى وثيقة فعالة متعددة الأطراف بشأن وقف تجارب الأسلحة النووية • وكلما أسرعنا بمناقشة هذه الآراء وتبادل الآراء واجراء المفاوضات كان هذا أفضل لكل المعنيين •

لقد سقت مثلا خلال دورتنا السابقة ، وها أنا أكرره الآن : ان المصير الذى آلت اليه الوثيقة التي قدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن موضوع الأسلحة الاشعاعية قد أوضح أنه لا ينبغي الاستخفاف باللجنة ، وأن تقديم الافكار المتعلقة بهذه الامور لا يقتصر بصورة مطلقة على الدول الحائزة للاسلحة النووية • وآمل أن نستطيع عند انتهاء مناقشة هذا البند في الجلسة العامة أن نشرع بتوجيهكم في اجراء مشاورات غير رسمية للتوصل الى اتفاق سريع بشأن تكوين فريق عامل يكون هدفه هو مساعدة لجنة نزع السلاح على تحقيق الامل الذى تعلقه عليها الجمعية العامة بوضع نص لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب في موعد لا يتأخر عن موعد دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح •

السيد غارثيا روبليس (المكسيك) (نص مترجم من الاسبانية) : ان ممثلي الدول الأعضاء في لجنة نزع السلاح ، شأنهم شأن اولئك الذين مثلوا بلدانهم في هيئتي التفاوض المتعددتي الأطراف والمعروفتين بمختصرى ENCD (اللجنة الثمانعشرية لنزع السلاح) و CCD (مؤتمر لجنة نزع السلاح) وجميع من اشتركوا في مناقشات اللجنة الاولى للجمعية العامة للامم المتحدة بشأن مسائل نزع السلاح ، لا شك يعرفون تمام المعرفة مايوليه المكسيك من اهمية خاصة لتحديد الاسلحة النووية ، لا كغاية في حد ذاته ولكن كخطوة اولى نحو ما وصف في الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح بأنه " التخفيض التدريجي والمتوازن لمخزونات الاسلحة النووية ووسائل اطلاقها ، والمؤدى الى القضاء النهائي والكامل عليها في أقرب وقت ممكن " •

لقد أيدت هذا الاهتمام بصورة ثابتة تصرفات ممثلي المكسيك في جميع الهيئات المتعددة الاطراف والاقليمية المعنية بنزع السلاح ، سواء كانت هيئات للمداولات أو هيئات تفاوضية • ولتوضيح ذلك أذكر مثالا واحدا ، اذ تكفي الاشارة الى اشتراك وفد المكسيك بنشاط ، منذ ١٩٦٩ ، عندما بدأت الولايات المتحدة الامريكية مع الاتحاد السوفياتي في هلسنكي محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية المعروفة باسم " سولت " ، وفيما يجرى من مفاوضات كل سنة في الامم المتحدة أدت الى اعتماد قرارات عديدة للجمعية العامة بشأن هذا الموضوع ، اعتمد آخرها وهو القرار ٣٥/١٥٦ كاف بتوافق الآراء في ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ •

ونظرا لما تقدم ، ولما سيكون لنجاح او فشل محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية

(سولت) من أثر واضح فيما يتعلق بنزع السلاح النووى الذى يستحق ، وفقا للوثيقة الختامية ، أعلى درجة من الاولوية في المفاوضات التي كلفت اللجنة باجرائها ، يرى وفد المكسيك أنه ينبغي ابقاء اللجنة في كل وقت على علم كما ينبغي بأية احداث لها أى اهمية ، قد تقع على الصعيد الدولي في مسائل تتعلق بهذه المحادثات • ويبدو ذلك أكثر استصوابا اذا وضع في الاعتبار أن الجمعية العامة أعلنت على نحو لا يحتمل اى لبس ، في دورتها الاستثنائية المعقودة في ١٩٧٨ ، أن " جميع الدول الحائزة للاسلحة النووية ، ولا سيما من تملك منها اهم الترسانات النووية ، تحمل مسؤولية خاصة " في مهمة تحقيق اهداف نزع السلاح النووى •

وبناء عليه ، يرى الوفد المكسيكي انه من المناسب استرعاء انتباه لجنة نزع السلاح ، لاحاطتها علما ، الى الاعلان المعتمد من اللجنة المستقلة لنزع السلاح وقضايا الامن في ختام دورتها الثالثة التي عقدت مؤخرا في فيينا من ٦ الى ٨ شباط/ فبراير ١٩٨١ ، وتولى رئاستها السيد اولوف بالم ، رئيس وزراء السويد السابق ، واشترك فيها عدد آخر من رجال الدولة البارزين من اوروبا ، وامريكا ، وافريقيا وآسيا •

ولهذا السبب طلبنا الى الامانة أن تستنسخ ، كورقة عمل للجنة - وهو مافعلته في الوثيقة CD/143 - نص ذلك الاعلان مسبوقا بمقدمة تفسيرية مختصرة ومع مرفق يتضمن قائمة كاملة باعضاء اللجنة •

ونظرا لان هذا الاعلان - الذى يحمل عنوان " عملية محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سولت) " الرهان العالمي " - هو واحد من الاعلانات التي من المألوف وصفها على نحو صحيح بأنها تفسر نفسها بنفسها ، سأذكر فقط ، على سبيل الختام ، مايشعر به وفدى من سعادة في الاشتراك فيما هو منصوص عليه في الفقرة الاولى من الاعلان الذى ينص على مايلي :

" ان مستقبل محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سولت) قضية عالمية وليست مجرد قضية في العلاقات السوفياتية - الامريكية • ولذلك ، من واجب جميع الشعوب في كل مكان أن تعلن عن آرائها بشأن الأهمية الحيوية لاستئناف عملية محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية بسرعة وجدية " •

ان وجهة النظر التي أعربت عنها على هذا النحو اللجنة المستقلة لنزع السلاح وقضايا الأمن ، بالاضافة الى ذلك ، تعكس بامانة ماشددت عليه الجمعية العامة للامم المتحدة في قرارها الأخير بشأن موضوع محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت) - وهو موضوع اشرت اليه من قبل وذكرته في بياني الذى ألقيته في جلستنا الافتتاحية ، في ٣ شباط/ فبراير ، وقد حثت الجمعية العامة الدولتين المشتركتين في المحادثات على أن تأخذا دائما " في الاعتبار بصورة خاصة أن مصالحهما الوطنية ليست هي وحدها موضع الرهان ولكن ايضا المصالح الحيوية لجميع الشعوب " في هذه المفاوضات •

الرئيس : أشكر ممثل المكسيك البارز على كلمته • ان قائمة الراغبين بالقاء الكلمات الموجودة امامي قد استنفذت بالنسبة لجلسة هذا الصباح • وبودى معرفة ما اذا كان هناك اى وفد آخر يطلب الكلمة • يبدو انه لا يوجد •

أود الآن وقبل رفع الجلسة ، أن اعود لبرهة الى عمل الافرقة التي عيّنا رؤساءها هذا اليوم • بوسع هذه الافرقة ان تبدأ أعمالها الآن • واني أضع في حسابي بعد ظهر هذا اليوم ، أن أعقد

مع رؤساء الافرقة جلسة مشاورات نناقش فيها بصورة غير رسمية ، الظروف التي يمكن لهذه الافرقة أن تعمل فيها • وأفترض أن اللجنة سوف توافقني على أن هذه الافرقة يجب أن تجتمع باقرب وقت ممكن • وان الامانة قد أعدت الوثيقة غير الرسمية الموجودة امامكم التي تحمل تاريخ ١٧ شباط/ فبراير والتي تشتمل على جدول مواعيد الاجتماعات خلال هذا الاسبوع • وقد قامت الامانة بوضع مقترحات لا شك أن لها دلالتها ، وسوف نرى بعد ظهر اليوم مع رؤساء الافرقة كيف يمكن وضعها موضع العمل •

واني أرى أن يتم الاجتماع الذى اقترحه مع رؤساء الافرقة في الدور السادس من بناء الأمانة ، المدخل من الباب ٩ حيث يوجد مركز نزع السلاح وحيث يكون تحت تصرفنا قاعة صغيرة للاجتماع •

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠